

حضرات السادة الوزراء،

الأخوات والإخوة السادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتناول الكلمة باسم فريق الأصالة والمعاصرة في إطار تمرين ديمقراطي، هو الأول من نوعه في تاريخ البرلمان، وفي إطار التفاعل بين البرلمان بمجلسيه والمجلس الأعلى للحسابات.

واسمحوا لي، في البداية، من الواجب أن أتقدم باسم الفريق بالشكر الجزيل للسيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات وإلى كافة القضاة والأطر العاملة بالمجلس على تفانيهم في ممارسة الرقابة العليا على تنفيذ قوانين المالية وتدعيم وحماية مبادئ وقيم الحكامة الجيدة والشفافية والمحاسبة.

وأبدأ مداخلتي بإثارة ملاحظة، قد تبدو لكم غريبة بعض الشيء عن سياق مناقشة التقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات، إلا أنني أجد نفسي مضطرا لإثارتها، فبالنسبة لنا في الفريق لا نفهم حقيقة الدواعي والأسباب التي جعلت الحكومة لم تتم بعد إدراج مشروع القانون التنظيمي المتعلقة بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية والنظام الأساسي للقضاة في المسطرة التشريعية، رغم أن مسودتي المشروعين جاهزان، ورغم أن هذين المشروعين يكرسان استقلالية النيابة العامة عن السلطة الحكومية المكلفة بالعدل، مرت الآن قرابة سنة على انتهاء الحوار الوطني وعلى تزكية جلالة الملك لخلاصاته وتوصياته، والحكومة تتأخر، وزيد توضيحا عن أسباب عدم إدراج هذين المشروعين المهمين في المسطرة التشريعية.

السبب في إثارة هذه الملاحظة يتمثل في أنه إذا كانت الإحالة المنصوص عليها في المادة 111 من مدونة المحاكم المالية، إذا كانت إحالة وزير العدل للأفعال التي تستوجب عقوبة جنائية هي إمكانية أصبحت متاحة للوكيل العام للملك بالمجلس الأعلى للحسابات أو للرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات، فإن استمرار إشراف السلطة الحكومية المكلفة بالعدل على النيابة العامة هو أمر غير مفهوم حتى الآن، ونعتقد أن من شأنه أن يحمل شبهة استثمار مسطرة قضائية محضه تدخل في إطار حماية المال العام لأغراض لا علاقة لها بالمبدأ الدستوري القاضي بربط المسؤولية بالمحاسبة، خاصة ونحن على بعد سنة من انتخابات الجماعات الترابية.

وهكذا، فإن أول مطلب نلج عليه، في فريق الأصالة والمعاصرة، هو التعجيل بوضع القانونين التنظيميين المذكورين في المسطرة التشريعية من أجل تحقيق استقلالية النيابة العامة، ومن أجل جعل كل مسلسل الرقابة القضائية على تدبير المال العام تحت إشراف السلطة القضائية المستقلة دون سواها.

بعد إثارة هذه الملاحظة الأولية، اسمحوا لي، حضرات السادة والسيدات، أن أقدم ملاحظات فريقنا بشأن عدد من القضايا والمواضيع المذكورة في التقرير اللي قدموا الأستاذ ادريس جطو، أبدأها بالملاحظات المرتبطة بموضوع مهم وشائك، وهو الموضوع المتعلق بالمقاصة، وسأورد فيما

محضر الجلسة رقم 955

التاريخ: الاثنين 25 شعبان 1435 هـ (23 يونيو 2014 م)

الرئاسة: المستشار الدكتور محمد الشيخ بيد الله، رئيس المجلس.

التوقيت: ساعتان وسبعة وعشرون دقيقة، ابتداء من الساعة الرابعة والدقيقة الثانية عشر بعد الزوال.

جدول الأعمال: مناقشة عرض الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات المقدم أمام البرلمان (الفصل 148 من الدستور).

المستشار الدكتور محمد الشيخ بيد الله، رئيس المجلس:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السادة الوزراء المحترمون،

السيدتين المستشارتين المحترمتين،

السادة المستشارون المحترمون،

أيها السادة والسيدات،

تطبيقا لأحكام الفصل 148 من الدستور، وخاصة الفقرة الأخيرة منه، وعلى إثر تقديم السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات عرضا عن أعمال المجلس أمام البرلمان، خلال الجلسة المشتركة بين المجلسين المنعقدة في يوم 21 ماي 2014، وعملا بمقتضيات الفصل 279 من النظام الداخلي لمجلسنا، وخاصة الفقرة الأخيرة منه، التي تنص على: "تجري المناقشة داخل كل مجلس على حدة بين أعضائه وبين الحكومة".

يعقد مجلسنا هذه الجلسة العمومية لمناقشة هذا العرض، وذلك تفعيليا لاجتماع تشاوري مشترك بين رؤساء الفرق البرلمانية في المجلسين يوم الثلاثاء 27 ماي 2014، وندوة الرؤساء بمجلسنا المنعقدة يوم 10 يونيو 2014، وبعد مداولة المكتب يوم الاثنين 16 يونيو 2014، وبالتالي ستخصص لهذه المناقشة 90 دقيقة، موزعة على الفرق والمجموعات البرلمانية حسب الجدول الذي تم التوافق بشأنه خلال انعقاد ندوة الرؤساء ليوم 17 يونيو 2014.

وسيتناول السادة أعضاء الحكومة المحترمين كذلك الكلمة بنفس الحصة الزمنية وهي 90 دقيقة.

شكرا لكم.

أعطي الآن الكلمة للأستاذ عبد الحكيم بنشماش، رئيس فريق الأصالة والمعاصرة، فليفضل مشكورا.

المستشار السيد عبد الحكيم بنشماش:

شكرا السيد الرئيس.

النقد الدولي لأنظمة دعم المواد البترولية والطاقة بصفة عامة، وهي دراسة - كما تعرفون - صدرت في يناير 2013، وتضمنت مقارنة بين البرازيل، الشيلي، غانا، إندونيسيا، إيران، موريتانيا، ناميبيا، النيجر، نيجريا، البيرو، الفلبين، إفريقيا الجنوبية، تركيا، اليمن، حيث استنتج هذا التقرير أن اعتماد سياسة متدرجة لحذف الدعم يمكن أن يقلص من مقاومة بعض فئات الساكنة التي لن تعود مستفيدة من الدعم، كما ينبغي الاحتياط من أن دعم الاستقرار الماكرو اقتصادي قد يؤدي إلى دعم بعض المواد التي لم تكن مدعومة في السابق، بالإضافة إلى ذلك فإن برامج اجتماعية قائمة على الاستهداف المباشر للفئات الهشة تشكل دعامة أساسية لإصلاح نظام دعم المواد ضمانة لاستدامتها.

وقد أشار التقرير المذكور أيضا إلى أن إحدى المفاتيح الأساسية لإصلاح منظومة الدعم تتمثل في استقلالية سلت التقنين عن السلطة السياسية، وهو ما يطرح سؤالاً حول مدى استقلالية عمل صندوق المقاصة، بوصفه مشرفاً على نظام الدعم، عن السلطة التنفيذية؛

5- الملاحظة ديالنا الخامسة في هذا الباب، عدد من الدراسات، ومنها دراسة صدرت سنة 2012 عن معهد الأمم المتحدة للتنمية الاجتماعية بعنوان: "الإدماج ومقاومة الصدمات: آفاق المساعدة الاجتماعية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا"، هذه الدراسة تشير من بين ما تشير إليه إلى أن إحدى المداخل الأساسية لإصلاح منظومة الدعم تتمثل في إعطاء الأولوية للتدخلات التي تربط بين إصلاح هذه المنظومة والبرامج الاجتماعية الإرادية للاستثمار في العنصر البشري وتحسين أنظمة استهداف الفئات الفقيرة والهشة وتقوية شفافية منظومة الدعم، عبر وضع سجل وطني موحد للمستفيدين منه، ومشاركة المجتمع المدني طبعاً في تحسين أنظمة الاستهداف.

هذه الخلاصات والدراسات والملاحظات، والتي يؤكدتها تقرير المجلس الأعلى للحسابات في تقريره الأخير، تبرز إلى أي حد تعتبر الحكومة بعيدة كل البعد عن هذا المنظور.

واسمحوا لي الآن أن أسوق بعض الملاحظات بشأن موضوع ثاني مهم، يتعلق بتدبير الدين العمومي. أذكركم، حضرات السيدات والسادة، أنه إبان مناقشتنا لمشروع القانون المالي حذرنا بقوة من المخاطر التي ينطوي عليها انفجار الدين العمومي، ونبهنا وقتها الحكومة إلى أن الحكومة تجر البلد نحو المجهول، على اعتبار أن حكومة الأستاذ عبد الإله ابن كيران اقترضت خلال سنتين فقط مجموع ما اقترضته ثلاث حكومات، هي حكومة السي عبد الرحمن يوسف وحكومة السي ادريس جطو وحكومة السي عباس الفاسي خلال 10 سنوات.

وقتها قلنا أن هذه الاستدانة المفرطة ستتربت عنها حتماً مخاطر عديدة من قبيل: مخاطر التضخم وآثاره الانكماشية على الاقتصاد الوطني، مخاطر فقدان الخزينة لسيولتها ومقدرتها على الوفاء بالتزاماتها، مخاطر تعذر إعادة

بلي الملاحظات التي تخص المستفيدين الحقيقيين من الدعم، والعلاقة بين الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لمراجعة منظومة الدعم، وهنا أستحضر بعض المؤشرات الدالة المقدمة من طرف المجلس الأعلى للحسابات باش نأسسو عناصر الإجابة:

1- اتسام منظومة المقاصة بالانغلاق والتجزئة وعدم التنسيق فيما بين مختلف مكوناتها؛

2- 83% من مجموع تكاليف المقاصة بين سنة 2009 و2013 خصصت للمواد البترولية؛

3- تشكل الأسر 36% من مجموع الفئات المستفيدة برسم سنتي 2012 و2013، في حين أن باقي تكاليف الدعم موجهة للأسر بصفة غير مباشرة عبر دعم الفلاحة والصيد البحري والنقل وقطاع الصناعة والمعادن وقطاع الخدمات والمكتب الوطني للكهرباء.

لذلك، فإن هذه المعطيات، بالإضافة إلى عناصر التشخيص الأخرى المقدمة في تقرير المجلس الأعلى للحسابات، تسمح بتقديم عدد من الخلاصات النقدية لمنظومة المقاصة في علاقتها بما يمكن أن نسميه تجاوزاً "بالسياسة الاجتماعية للحكومة"، رغم أننا في الفريق والحزب مقتنعون بعدم توفر الحكومة على سياسة اجتماعية مندمجة في المسألة الاجتماعية، وهذه ملاحظتنا بهذا الخصوص:

1- بالنظر لاتسام منظومة المقاصة بالتجزئة وعدم التنسيق بين مكوناتها، فإنه تستعصي معه أية قراءة أو تقييم مدى ملاءمة الاعتمادات المرصودة في إطار منظومة المقاصة للأهداف المتوخى الوصول إليها في القطاعات والفئات الاجتماعية المستهدفة، وهو ما يجعل من المستحيل أيضاً القيام بتقييم شامل ومتكامل لنجاعة الإنفاق العمومي في مجال المقاصة؛

2- تتمثل إحدى حدود نظام المقاصة الحالي في عدم استثمار الحكومة في مساعها لتصحيح منظومة المقاصة ومنظومة الدعم بصفة عامة لنتائج الدراسات الاجتماعية التي قام بها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، على سبيل المثال التقرير المتعلق بالهزوس بالمساواة بين النساء والرجال، خصوصاً الحيف الذي يطال النساء الخارجات غداً في مسيرة أمام البرلمان احتجاجاً على تصريحات السيد رئيس الحكومة، وكذلك التقرير ديال المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وإدماجهم، علماً أن مفتاح نجاح أي سياسة للدعم يتوقف على مدى دقة الاستهداف الاجتماعي والتراخي للفئات الأكثر احتياجاً للدعم؛

3- أريد أن أسوق ملاحظة ثالثة، هي أنه لا يبدو أن تصور الحكومة لإصلاح منظومة المقاصة قد استوعب التحول المنهجي المطلوب في جعل هذه المنظومة أداة مساهمة في تصحيح أوجه العجز الاجتماعي، خاصة لدى الفئات الهشة، ويرجع ذلك إلى كون الحكومة لا تتوفر بكل بساطة على رؤية مندمجة للمسألة الاجتماعية؛

4- إن هذا التوجه هو ما أكدته الدراسة المقارنة التي قام بها صندوق

معطيات مثلا متعلقة بمعطيات الخزينة العامة للمملكة حول تنفيذ ميزانية 2014 أن جاري المديونية الداخلية عرف بداية 2014 ارتفاعا مقارنة مع الفترة نفسها من سنة 2013، بالإضافة إلى تحصيل المزيد من القروض الخارجية، من بينها قرض بقيمة 300 مليون دولار من البنك الدولي، وهو الأول من قرضين اتفق حولها البنك مع المغرب، على أن يتم إقراض المغرب 4 ملايين دولار ما بين 2014 و2017.

الحكومة شهيتها مفتوحة بشكل غريب للاستدانة وإلى المزيد من الاستدانة، وما يشجعها على ذلك طبعها هو الخط الائتماني للوقاية والسيولة الذي يمنحه صندوق النقد الدولي (6,2 مليار دولار)، ابغينا من السيد رئيس الحكومة جواب واضح حول أشنو كخلصو كبلد من.. لا أعرف واش غنقول (des commissions)، ولا غنقول معدل الفائدة عن هذا الخط الائتماني والذي ما فتئت الحكومة تعتبره إنجازا تنبأ به الحكومة؟

نظرا لضيق الوقت، أنتقل للعنصر اللي كيتعلق بالتصريح الإجباري بالامتلاكات، الملاحظات ديال المجلس الأعلى للحسابات في هذا التقرير واضحة جدا، وأشارت إلى الصعوبات العملية المتعلقة بمراقبة التصريح بالامتلاكات، وأشارت كذلك إلى أن غالبية قوائم الملتزمين لا يتم إرسالها من طرف السلطات الحكومية إلا بعد مرور الكثير من الوقت عن تاريخ التعيين أو انتهاء المهام، وهذه مفارقة عجيبة تبين التفاوت بين خطاب الحكومة حول ما يسمى "مكافحة الفساد" وبين واقع القصور الفظيع في مجال تمكين الرقابة القضائية على التدبير المالي.

لسنا بحاجة إلى التذكير بالمسلسل اللي انتقلنا به من شعارات فضفاضة حول مكافحة الفساد إلى شعار "عفا الله عما سلف" الذي مثل العنوان الأبرز للتطبيع مع الفساد وإعلان الراية البيضاء.

وأظن أننا لسنا كذلك بحاجة إلى التذكير بخطورة ما أدلى به السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان قبل أربعة أيام فقط بإحدى العواصم الأوروبية، حينما أشار أنه حتى إذا كانت عندنا حكومة من الأنبياء – أسئغفر الله – يقوده سيدنا عمر، فلن يتم القضاء على الفساد، وهذا ما نعتبره بمثابة نوع من التبرير وإعلان الراية البيضاء، علما بأن الحكومة وعدت الشعب المغربي بتحقيق نقطتين في معدل النمو من خلال مكافحة الفساد، نعم وعدت الشعب المغربي بتحقيق نقطتين في معدل النمو من خلال مكافحة الفساد، ونسأل الحكومة: هذي سنتان ونصف، أشنو حقتو كنفق في معدل النمو من خلال مكافحة الفساد؟

السيد رئيس المجلس:

شكرا السيد الرئيس.

شكرا السيد الرئيس المحترم، انتهى الوقت.. انتهى الوقت، السيد الرئيس، الله يخليك، انتهى الوقت. شكرا.

تمويل الدين العمومي، وعدة مخاطر أخرى أكثرها خطورة هي المخاطر المحدقة بسيادة القرار المالي الوطني وبالأجيال القادمة.

الجانب الخفيف في تدبير الحكومة للمديونية هو بدون شك حجم التحملات المختلفة المرتبطة بالدين العام، والتي تستنزف ما يقارب 58 مليار درهم سنة 2014 (أي بزيادة 10 ملايين درهم بالمقارنة مع سنة 2013). نبينا لخطورة الكثير من الملتزمات التي تجرنا إليها الحكومة من خلال الاستدانة المفرطة والمفرطة جدا. مع الأسف، لا يسمح الوقت للتذكير بكل ما قلناه إبانه.

القناعة اللي وصلنا لها ذاك الوقت، وما زالت قناعتنا هي هي، هي أن هذا الانفجار الخفيف للمديونية يستلزم لجم الحكومة من خلال سن تشريعات لتسقيف حجم الدين، بهدف تجنب التجاوزات المالية الصادرة عن حكومة لا تعير اهتماما بالغا للتوازنات، ولا تتقيد بمبادئ الحكامة المالية الجيدة؛ ولستم في حاجة لكي أذكركم بالمقترحات اللي قدمناها كقرق مشتركة من أجل هذا التسقيف.

مازلنا نتذكر – وذاكرة مجلس المستشارين تشهد بذلك - جلسة المساءلة الشهرية اللي درنا مع السيد رئيس الحكومة خلال شهر دجنبر 2013، وجاوبنا على هاذ الملاحظات بسخريته المعتادة، وقال بأن التحذيرات والأرقام التي تضمنتها مداخلاتنا غير صحيحة وبأن الأجهزة تمدنا بمعطيات غير صحيحة. والحكومة طبعها كذبت واستخفت واستهزأت بما قلناه.

ماذا عسى السيد رئيس الحكومة والحكومة أن تقول الآن بشأن هذه الملاحظات التي وردت كما هي في تقرير المجلس الأعلى للحسابات؟ ماذا يقول تقرير المجلس الأعلى للحسابات؟

بخصوص هشاشة الدين العمومي، السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات أكد على أن الإطار الحالي لتتبع الدين يقتصر على الدين المباشر للخزينة، ولا يأخذ بعين الاعتبار مجموع الديون الصريحة والضمنية للدولة، والتي تشكل مصادر إضافية للهشاشة، وتؤثر سلبا على مستوى المديونية العمومية.

السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات أكد ما قلناه لما أشار إلى أن سوء تدبير الدين من طرف الحكومة، سواء تعلق الأمر بالدين الداخلي الذي شهد ارتفاعا مضطربا، منتقلا من 37,4% من الناتج الداخلي الخام سنة 2007 إلى 47,9% سنة 2013، مما ساهم في الضغط على السيولة البنكية، وبالتالي المنحى التصاعدي لنسب الفائدة، أو تعلق الأمر بالدين الخارجي، الذي يتشكل بالأساس من ديون ميسرة، حيث أن جزءا لا يستهان به من هذه القروض يطبعه عدم الاستعمال أو ضياع بعض الأقساط بسبب التأخر في إنجاز السحوبات أو إلغاء جزء منها مع ما يترتب عن ذلك من تكاليف ناتجة عن أداء عمولات الالتزام.

السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات أورد عدة ملاحظات هي نفسها الملاحظات اللي بحت حناجرنا من التأكد عليها، حيث كشف

إن الفريق الاستقلالي، إذ يسجل باهتمام بالغ الجهود المبذولة من قبل كل مكونات المجلس في إعداد هذا التقرير، يرى من واجبه أن يساهم بدوره في تجويد مضامينه من خلال إبداء ملاحظات على بعض محاوره: فبخصوص ملاحظات التقرير حول صندوق المقاصة: لا يجادل اثنان على أن التقرير قدم تشخيصا دقيقا لوضعية الصندوق، ورصد مجموعة من الاختلالات التي تعرفها المنظومة: هدر موارد الدولة على حساب الاستثمار وخلق فرص الشغل، دعم الفئات الميسورة، تحمل الميزانية العامة للدولة عبء دعم المنتجين، وخاصة في قطاع النقل والكهرباء وبعض المؤسسات العمومية والإدارات العمومية عوض دعم الأسر المعوزة. وهذه كلها اختلالات تعتري نظام الحكامة الذي وصفه التقرير بأوصاف "التجزئة والانغلاق".

والحقيقة أن هذا النظام تعثره بؤر الفساد، لا تتوفر الحكومة مع الأسف- بشأنها على آليات وخطط ورؤى واضحة لمعالجتها، تمكن من مراقبة وتبعية أثمان الشراء وطرق البيع وضبط التسديدات المرجعة على الفاتورات، خاصة في ظل استمرار الإفلات من العقاب، وتقاعس الحكومة على متابعة مختلصي أموال المقاصة بطرق تدليسية، وإحالة الجزء المتعلق بتلك الاختلالات التديرية والمسؤولين عليها إلى المحاسبة.

واسمحوا لي، في هذا الإطار، أن أساءل عن دور المفتشيات العامة للوزارات المعنية، وخاصة منها المفتشية العامة للبالية في مراقبة تلك الاختلالات.

إن هذا النوع من الفساد، وهو الذي كان يتعين على الحكومة محاربه ومواجهته بدل المقاربات التجريئية والإجراءات التي تبقى غير قادرة على إيجاد حل حقيقي لهذه المعضلة، في ظل غياب إصلاحات بديلة، تعتمد المقاربة الاجتماعية وتقطع مع الآليات التي تساهم في الربح على حساب الفئات المستضعفة.

كما أن التقرير لم يقدم تشخيصا دقيقا لأحد أهم الإشكالات الحقيقية التي تساهم في تفاقم عجز صندوق المقاصة، وهي تلك المتعلقة بالعبء الضريبي المتأق من تحمله للضريبة على القيمة المضافة المفروضة على الموارد البترولية والسكر، والتي قدرت بحوالي 5,2 مليار درهم سنة 2013 .

ومن نافلة القول التذكير في هذا الإطار بالتعديل الذي سبق أن تقدم به الفريق الاستقلالي على قانون المالية لسنة 2014 بشأن تعديل الحساب المرصد لأموال خصوصية المسمى "صندوق دعم الأسعار"، والذي اقترحنا من خلاله تجميع الموارد الضريبية والجمركية المتأقمة من استهلاك جميع المواد المدعمة على حساب خاص، وذلك بهدف توضيح الجهود الحقيقي للدولة في دعم الأسعار.

أما فيما يتعلق بالتدبير المالي للجاعات الترابية، يثير تقرير المجلس الأعلى للحسابات مجموعة من الملاحظات الموضوعية والهامة بخصوص تنفيذ ميزانية الجاعات الترابية وهيئاتها، وخاصة فيما يتعلق بمآل حساباتها الإدارية التي

المستشار السيد عبد الحكيم بنشايح:

طيب، شكرا.

السيد رئيس المجلس:

الكلمة الآن للسيد محمد الأنصاري، رئيس الفريق الاستقلالي للوحدة والتعدلية، فليفضل مشكورا.

المستشار السيد محمد بنشايح:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

السيدات والسادة الأطر المحترمون،

يسعدني ويشرفني باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعدلية، ومن خلاله حزب الاستقلال بكل إرثه الوطني المتجذر باتمائه لرتبة هذا الوطن العزيز، أن أتناول الكلمة لمناقشة التقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات برسم سنة 2012.

ولا تفوتني هذه المناسبة دون أن أسجل، باسم الفريق الاستقلالي، بكل فخر واعتزاز، العمل الجيد الذي يضطلع به المجلس الأعلى للحسابات والمجالس الجهوية، كما تتوجه بالشكر والتقدير للسيد الرئيس الأول وقضاة وأطر هذه المؤسسة الدستورية على العمل الجاد الذي يضطلعون به في أدائهم لمهامهم النبيلة.

السيد الرئيس،

إننا اليوم أمام لحظة تاريخية، نتوج من خلالها مسارا طويلا من التضحيات الجسام، التي قدمتها أجيال من المناضلين الوطنيين الصادقين في سبيل تدعيم دولة الحق والقانون والمؤسسات ومحاربة الفساد والمفسدين وحماية المال العام ومحاربة الإثراء غير المشروع بمبدئنا الخالد "من أين لك هذا؟"، الذي نادينا وناضلنا من أجل إقراره منذ السبعينيات.

إننا، في الفريق الاستقلالي للوحدة والتعدلية، ونحن نستحضر اليوم الإرهاصات الأولى لانبثاق المجلس الأعلى للحسابات منذ سنة 1960، تاريخ إحداث اللجنة الوطنية للحسابات، ومرورا بمختلف المحطات والأحداث والمواقف العظيمة والكبرى لكل القوى الحية في البلاد، والتي توجت بدسترة هذه المؤسسة بعد المذكرة التاريخية المشتركة لحزبي الاستقلال والاتحاد الاشتراكي، المرفوعة إلى الملك الراحل الحسن الثاني، طيب الله ثراه، سنة 1991.

نعتبر أن هذه اللحظة هي لحظة لتعزيز الممارسة الديمقراطية ببلادنا وتكريس التعاون البناء الهادف بين مؤسستنا التشريعية وباقي هيئات الحكامة وهيئات الرقابة ببلادنا.

السيد الرئيس،

التدبير الجماعي للمرافق الخدماتية التي تتطلب مهنية ودينامية معينة، كقطاع النظافة وتدبير المطارح العمومية والمساحات الخضراء والإنارة العمومية والتطهير والنقل الحضري وأشغال البناء والصيانة والحراسة وغيرها من القطاعات ذات التخصص، وتحسينها بدفاتر للتحملات تجيب على كل الإشكاليات المطروحة في التدبير، وخاصة منها التي وقف عليها تقرير المجلس الأعلى للحسابات، وجعل آلية التدبير المفوض آلية ملزمة، تحميا ترسانة قانونية متطورة تسير العصر.

أما بخصوص إصلاح أنظمة التقاعد، فقد خلاص التقرير إلى ضرورة التعجيل بالقيام بمسلسل من الإصلاحات العميقة لنظام التقاعد، يمتد على المدى القصير والمتوسط والطويل، باسطة في ذلك مجموعة من الحلول والسيناريوهات، وهي المقترحات نفسها التي أعلنت الحكومة تبنيها بشكل انفرادي ودون تشاور مع المعنيين والفرقاء الاقتصاديين والاجتماعيين، وكان من المنتظر أن تنخرط الحكومة في ترجمة فعلية وحقيقية لعملية الإصلاح، بما يمكن من تجديد هذه الأنظمة وضمان استمراريتها وديمومتها، لكن الحكومة مع الأسف- انزلت إلى ما كنا نخشى منه ونبه له، ووضعت هذه الحكومة مستقبل هذه الأنظمة على طريق المجهول، وكان يمكن أن تختار سبلا أخرى أكثر تعقلاً، لكنها مع الأسف- رفضت قراءة الواقع الاقتصادي والاجتماعي قراءة سليمة وعاقلة، وانساق وراء تصريحات تم عن افتقارها لأي تصور استراتيجي واضح لتدبير هذه الأنظمة وإصلاحها، تصريحات تختزل الإصلاح في الصندوق المغربي للتقاعد دون غيره.

فهل الموظف هو الحلقة الأضعف الذي يجب أن يتحمل فشل التدبير الحكومي؟

وكيف لصندوق عرف فائضا سنة 2013 يقدر بـ 2 مليار درهم، أن يعرف عجزا ابتداء من السنة الجارية ونفاذا لاحتياجاته سنة 2021؟

هل رفع سن التقاعد يعتبر إصلاحا أم تراجعاً عن مكتسب؟

لماذا لم تؤد الحكومة مساهماتها كاملة كمشغل؟

لماذا تساهم الدولة في المعاشات المدنية بالنصف مثل المنخرط بدل الثلثين، في حين أنها تساهم بالثلثين في نظام المعاشات العسكرية وبنفس الصندوق، كما أن المشغلين الخواص يساهمون في نظام الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بالثلثين والأجير بالثلث فقط؟

أما فيما يخص تدبير الأدوية والمعدات الطبية وبناء الوحدات الاستشفائية، فقد فند التقرير بما لا يدع مجالاً للشك ادعاءات الخصوم ومحاولاتهم اللبائسة لتضليل الرأي العام واختلاق الإشاعات وتوزيع الاتهامات يمينية ويسرة بشأن وجود اختلاسات في صفقات اللقاحات المرتبطة بـ (le pneumocoque) و (Rotavirus)، والتي تم إقرارها لحماية وتمكين 600 ألف طفل مغربي سنويا من لقاحات مجانية كانت حكرا على الطبقات المسورة، بالرغم من محاولات البعض التقليل من جدوى استفادة الفقراء المغاربة من هذه اللقاحات ضد فيروسات تحصد أكثر من

ترفضها المجالس التداولية المختصة ومدى تنفيذ توصيات المجلس الأعلى للحسابات على إثر مراقبته للحسابات الإدارية.

إن خلاصات المجلس بخصوص هذا الجانب المتعلق بتنفيذ ميزانية الجماعات الترابية، لا تخرج عن تحميل المسؤولية للجماعات فيما يخص مجموعة من الجوانب، سواء منها المتعلقة باحترام بعض النصوص التشريعية أو التنظيمية أو ما يهيم الحكامة وضبط آليات المراقبة.

إن نقط الضعف التي تم الوقوف عليها تعتبر اختلالات هيكلية أفقية، تعود أسبابها إلى تراكم نتائج سياسات كانت متبعة منذ عقود في مجال تدبير الموارد البشرية والمالية للجماعات الترابية، وتقاسم سلطات الوصاية في المساهمة في إيجاد حلول هيكلية لمعضلة الموارد البشرية والمالية التي تتخبط فيها الجماعات الترابية منذ عقود، والتي وقفت عليها مختلف المناظرات الوطنية التي عقدت في هذا الصدد.

إن هذه المعضلة تحتاج إلى إعادة نظر جذرية في سياسة تدبير الموارد البشرية لدى الجماعات الترابية عن طريق سن تدابير المغادرة الطوعية وإعادة الانتشار وإعادة التكوين والمراقبة الصارمة للحضور وربط الأجر والمكافأة بالمدودية ومدى احترام المسؤوليات المنوطة بهم.

وفي نظرنا، فإن أهم الاختلالات تتلخص في عدم وجود إدارة جبائية محلية فعالة تتوفر على الموارد البشرية المؤهلة والبرامج المعلوماتية المتخصصة في الجبايات المحلية، شأنها شأن البرامج المعلوماتية المعمول بها لدى الإدارة العامة للضرائب.

إن النماذج التي أطلقتها المديرية العامة للجماعات المحلية لتأسيس بعض الإدارات الجبائية المحلية في بعض المدن الكبرى كالدار البيضاء ومراكش وفاس تحتاج إلى التقييم والتعميم، عن طريق تبني برامج عمل مضبوطة على المدى القريب لتأهيل الإدارة الجبائية المحلية، لما لها من طابع الاستعجال لإيقاف نزيف هدر الأموال العمومية، على اعتبار أن هذا العمل الذي تقوم به الوزارة الوصية جاء متأخرا، حيث كان من الأحرى البدء فيه بالموازاة مع دخول القانون المتعلق بالضرائب العائدة للجماعات المحلية حيز التطبيق، الشيء الذي ترتب عنه نتائج جد سلبية بسبب عدم إصدار الجداول الضريبية بالمرّة أو إصدارها بصفة مغلوبة أو إصدارها وعدم التمكن من تحصيلها وبقاء مبالغها تتراكم ضمن "الباقى استخلاصه"، الذي أصبح من المتعذر استخلاصه من الناحية القانونية لتقادم المساطر القانونية للتحويل.

إن تأهيل العنصر البشري والبرامج المعلوماتية والإدارة المحلية بمختلف تخصصاتها لكفيل في نظرنا بالاستجابة لبعض ملاحظات تقرير المجلس الأعلى للحسابات، وذلك بإقامة برامج عمل يتم الالتزام بها بشراكة بين الجماعات والمديرية العامة للجماعات الترابية وبعض الإدارات المتخصصة، سواء في تدبير الجبايات والأملاك العقارية والتعمير، والبيئة وغيرها من المجالات...

كما نعتبر في الفريق الاستقلالي أن الوقت قد حان لإعادة النظر في

يربط المسؤولية بالمحاسبة وتطوير الحكامة وترسيخ الدينامية الإصلاحية.

السيد الرئيس المحترم،

ارتباطا بهذا الجانب المنهجي، فضلا عن أهمية التقرير، فإنه يستوجب في اعتقادنا أن ننكب، كبرلمان وحكومة، على إعادة النظر في القوانين المنظمة لهذه المؤسسات الدستورية، وفي صدارتها المجلس الأعلى للحسابات، بما يقويها بنيويا ووظيفيا، ويمكنها من وسائل العمل المادية والبشرية المختصة، وخاصة في مجال التسيير والتدبير، بغية تأطير عمل قضاة المجلس بمعرفة والاطلاع على الإكراهات القانونية والعملية والتنظيمية التي تواجه الأمرين بالصرف ومدبري القطاعات والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية.

وفي هذا السياق، وإذ نجد الإشادة بمضامين التقرير ويعمل قضاة وأطر المجلس، سواء في المجلس الأعلى أو المجلس الجهوية، وعلى رأسهم السيد الرئيس الأول المحترم المعهود له بالكفاءة، فإننا في الفريق الحركي وبعد دراسة معمقة لمحتوى التقرير بملاحظاته وبالاختلالات التي سجلها في عدة قطاعات ومؤسسات، وبالتوصيات الهامة التي قدمها، بناء على هذا نكون لدينا رؤية لتعزيز وتطوير هذه المؤسسة الدستورية، تبسط معاملها في شكل ملاحظات واقتراحات:

1- لا يمكن اختزال النتائج الرقابية على مجموعة من المشاريع القطاعية في مدة زمنية محصورة في عمر هذه الحكومة، ولا في ولاية الجماعات الترابية والمؤسسات الأخرى، على اعتبار أن عمر المشاريع يمتد إلى فترات سابقة، بحكم ثقل المسطرة، بدءا من إطلاق الدراسات وصولا إلى استكمال الإنجاز، خاصة وأن التقرير حصر عمله برسم سنة 2011؛

2- نسجل كذلك أن محدودية الموارد البشرية للمجلس لا تمكنه من تغطية مختلف المجالات التي تدخل في اختصاصاته، سواء الرقابية منها أو الاستشارية، باعتباره شريكا أساسيا للبرلمان والحكومة في مجال تقديم المساعدة وإعداد الدراسات المختصة المدعمة لعمل المؤسسة التشريعية والمؤسسة التنفيذية، مما يجعل عمل المجلس يبقى انتقائيا ومحدودا، وهو ما يتطلب - في اعتقادنا - توجيه عمل المجلس إلى قطاعات ومؤسسات ذات أولوية؛

3- بناء على ما سبق، نرى أنه ما هي الجدوى من أن يقضي قضاة المجالس الجهوية للحسابات ما يقرب من ثلاثة أشهر في جماعات قروية لا حول ولا قوة لها، بميزانية هزيلة تخصص 90% منها لنفقات الموظفين، ولا يوجه المجلس عمله بشكل مكثف ومدقق إلى مؤسسات عمومية وشبه عمومية عملاقة تشكل شرايين الاقتصاد الوطني وقطب الرحي في مجال المالية العامة والاستثمار العمومي؟

4- بخصوص تنفيذ ميزانيات الجماعات الترابية، نعتقد في فريقنا أن بلوغ النتائج المتوخاة في مجال مراقبة وتبع هذا التنفيذ لن تكتمل جدواه بدون مراعاة خصوصية هذه المؤسسات المنتخبة، واستحضار أوضاعها الإدارية

50% من الوفيات المسجلة سنويا في صفوف الأطفال أقل من 5 سنوات.

موازة مع ذلك، السيد الرئيس، وقف تقرير المجلس الأعلى على محملة لوزارة الصحة، تتمثل في بناء وحدة صناعية لإنتاج الأدوية بمدينة برشيد بغلاف مالي قدره 13 مليار سنتيم سنة 1993، دون التوفر على رؤية واضحة لصناعة الأدوية كما جاء في التقرير، مما جعل هذا المصنع الكبير الذي بني منذ 20 سنة يطالاه الصدا والإهمال دون أن تتحرك أي من الحكومات المتعاقبة لإفقاذه عبر تشغيله أو تفويته للقطاع الخاص، علما أن صناعة الأدوية ليست من اختصاص الدولة بقدر ما هي من اختصاص الشركات المختصة في الميدان، مما يوجب على الحكومة أن تتحمل مسؤوليتها في إنقاذ ما يمكن إنقاذه، لا أن تترك الحبل على الغارب دون محاسبة المسؤولين على هذا الفعل غير البريء.

أما فيما يتعلق بمكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل، فإننا إذ نثمن مقتضيات التقرير المرتبط بتدبير الممتلكات ومشاريع الاستثمار العقارية من طرف مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل، غير أننا نثير انتباه علمكم أن التقرير لم يتناول بعض الاختلالات الكبرى التي يعيشها القطاع في مختلف مناحي التدبير، سواء البشرية أو البيداغوجية أو المالية، والتي لا تقتصر على مكتب التكوين المهني لوحده بل تتعداه إلى...

السيد رئيس المجلس:

انتهى الوقت، شكرا لكم على.. الكلمة الآن للسيد عبد الحميد السعداوي، رئيس الفريق الحركي مشكورا، تفضل أستاذ.

المستشار السيد عبد الحميد السعداوي:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

إخواني المستشارين،

يشرفني في هذه الجلسة أن أتناول الكلمة باسم الفريق الحركي بمجلسنا الموقر لأعرض منظور الفريق لمضامين ونتائج التقرير الذي عرضه السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات أمام البرلمان.

وأود في البداية أن أؤوه بهذه المبادرة الهامة، والتي تندرج في تفعيل أحكام الدستور، وخاصة الفصل 148 منه، وهي مبادرة تأسيسية لمنطق دستوري يعزز التفاعل الإيجابي والتكاملي بين المؤسسات الدستورية، التشريعية منها والتنفيذية والرقابية، وتفتح المجال لتقاليد دستورية جديدة من خلال عرض التقارير الصادرة عن مؤسسات الحكامة الأخرى، وهو ما يتطلب منا جميعا ضبط المنهجية الخاصة بتدبير هذه المناقشة المحولة دستوريا للبرلمان بغرفتيه، منهجية تمكننا من استثمار هذه التقارير لبلورة أرضية مشتركة للنهوض بأدوار مختلف المؤسسات الدستورية وفق مبادئ

والتكوين المستمر للآمرين بالصرف والمسؤولين على التدبير، خاصة في الشأن الجماعي.

وختاماً، وإذ نجد التنويه بعمل المجلس الأعلى للحسابات وبهذه المحطة التأسيسية التي يوطرها الدستور الجديد، فإننا نؤكد على ضرورة العمل على تمكين البرلمان من إمكانيات النهوض بأدواره الرقابية والتشريعية من خلال التعجيل باستكمال المسطرة التشريعية لمشروع القانون التنظيمي للمالية، بما يحقق طموحنا الذي ما فتئنا نعبّر عنه، وهو تمكين المؤسسة التشريعية من استقلالها المالي والإداري، حتى تكون بالفعل شريكا إستراتيجيا للمجلس الأعلى للحسابات في مراقبة وتبعية تنفيذ الميزانية العامة وفروعها القطاعية.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس المجلس:

شكرا السيد الرئيس المحترم.

الكلمة الآن لفريق التجمع الوطني للأحرار، الأستاذ الهاشمي.

المستشار السيد عبد الحميد الهاشمي:

بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

يشرفني أن أتدخل، باسم فريق التجمع الوطني للأحرار، في مناقشة عرض السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات حول أعمال المحاكم المالية أمام البرلمان، تفعيلاً للفصل 148 من الدستور.

وإننا، في فريق التجمع الوطني للأحرار، نعتبر هذه المناقشة إحدى ثمرات التحول التاريخي الذي دشنته دستور 2011 في بناء دولة الحق والقانون وترسيخ مبادئ الحكامة الجيدة وتعزيز آليات ومؤسسات الحكامة وإقرار مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة، لكننا نعتبر أيضاً أن الحكامة الجيدة لن يكون هدفها الزجر فقط، وإن كان ضرورياً في بعض الاستثناءات، ولا تقوم على الانتقائية المشوبة بغايات بعيدة عن مراقبة التدبير وتحسين المالية العمومية وتعزيز الثقة بين المواطن والمؤسسات، لأن الإفراط في الزجر سيؤدي إلى سيادة التخوف من تحمل المسؤوليات العمومية أو العجز عن اتخاذ القرارات في الوقت واللحظة المناسبين، كما قد تؤدي الانتقائية إلى تكريس الإفلات من المحاسبة، وبالتالي زعزعة الثقة في مؤسسات الحكامة.

نسوق هذه الملاحظة العامة لنؤكد بأن الغاية من تعزيز آليات مراقبة التدبير العمومي، سواء بتعزيز مراقبة البرلمان أو بتعزيز دور المجلس الأعلى للحسابات والمجالس الجهوية في مراقبة تدبير المال العام، هي غاية نبيلة لحماية حق المواطن المغربي ودفع الضرائب في شفافية ونجاعة تدبير مدخراته،

والمالية والإلام بإكراهات التدبير والتسيير التي تواجه رؤسائها بأبعادها التقنية والمسطرية والسياسية، فضلا عن استحضار دور الوصاية التي تؤطر عمل هذه المؤسسات المنتخبة.

وعلى هذا الأساس، نعتبر في الفريق الحركي أن تعزيز أهمية دور المجلس في متابعة عمل الجماعات يستوجب التنصيص في هذا التقرير الهام على ضرورة مراجعة القوانين التنظيمية للجماعات الترابية ذات الارتباط بهيكلتها وكيفية انتخابها وبالمالية الجماعية وصيغ إطلاق وتدبير مشاريعها وصفقاتها، فعلى سبيل المثال تطرق التقرير في هذا المجال إلى إشكالية جودة المشاريع والأشغال المنجزة من طرف بعض الجماعات، فهل استحضرت قضية المجلس حجم الميزانيات المخصصة لها وحجم إمكانياتها لإطلاق الدراسات وإنجاز مختلف التصاميم المطلوبة؟ وماهي الآليات المعتمدة لقياس هذه الجودة؟

لا بد أن نوه بعمل المجلس في مجال المالية العمومية وبمضامين التقرير في مجالي إصلاح صندوق المقاصة وصناديق التقاعد، وهما إشكاليتان حساسيتان تؤثران سلباً على الميزانية العامة، فإننا كنا نتمنى أن يساهم في إبداع حلول عملية تنقذ هذه الصناديق من حافة الإفلاس، وهي حلول نعتقد في فريقنا أن نجاحها يتطلب مقارنة تشاركية بين مختلف الفاعلين.

كما نتمنى كذلك لو أن التقرير لم يكتف فقط برصد الاختلالات القطاعية في مجالات التعليم والصحة والتكوين المهني ذات الصبغة التدييرية، بل أن يتوقف عند هذه القطاعات بشكل أعمق، ويعد تقارير خاصة بها، مراعاة للطابع الاستراتيجي لهذه القطاعات أسوة بمفني المقاصة والتقاعد؛

5- فيما يتعلق بما ورد في التقرير بخصوص مجال العمران، وإذ نتمنى خلاصات المجلس في هذا القطاع الحيوي بمضمونه الاقتصادي وبعده الاجتماعي، فإننا نسجل لو أن المجلس عمق توصياته في هذا الإطار، بالتأكد على ضرورة مراجعة الأظلمة القانونية المؤطرة لهذا القطاع، والتي تشكل معظم أحكامها عائقاً تديرياً وتنموياً، خاصة ما يتعلق منها بسياسة التعمير في الوسط القروي الذي يحتاج - في اعتقادنا - إلى مساطر قانونية وتنظيمية خاصة، تراعى خصوصيات هذا الوسط والعوائق التدييرية والوثائقية التي تواجه المسؤولين والمتدخلين والمواطنين على السواء؛

6- فضلا عن الدور الرقابي للمجلس، فإننا نقترح كذلك أن يفعل دوره التوجيهي، وذلك من خلال تطوير أسلوب عمل أطره وقضاته، قصد تعزيز الثقة مع المسؤولين عن التدبير في مختلف المؤسسات، وتقوية جانب المواكبة بموازة المحاسبة؛

7- نعتبر في الفريق الحركي أن الهدف الأساسي والمبتغى الأكبر من هذا التفاعل المؤسساتي الذي يؤسس له هذا التقرير النوعي، هو الارتقاء بالحكامة وتجويد تدبير المالية العمومية ومحاربة هدرها ومكافحة الفساد، وهي رهانات أساسية، يتقاسمها الجميع، والسبيل الأمثل في نظرنا لربح هذه الرهانات يتطلب منا، برلماناً وحكومة، الإسراع بإصدار ومراجعة القوانين والتشريعات ذات الارتباط بها، كما ينبغي أيضاً وضع آليات وصيغ للتكوين

يؤدي إلى الانتقائية؛

4- فيما يتعلق بأنشطة المجالس الجهوية للحسابات، نسجل بأن نسبة الحسابات المحالة على المجالس الجهوية لم تتعد 946 حسابا بنسبة لا تتجاوز 56%، ونسجل أيضا استئثار الجماعات القروية بـ 219 مذكرة للملاحظات، رغم ضعف نسبة إحالة حساباتها على المحاكم المالية؛

5- بالرجوع إلى ما تضمنته استطلاعات وعمليات قضاة المجالس الجهوية للجماعات المحلية، نلاحظ بأن جل أو معظم التقارير تدور ملاحظاتها حول القضايا التالية:

- التدبير العشوائي للمقاع والمملك العمومي؛
- سوء تدبير ملف التعمير؛
- عدم ضبط الوعاء العقاري؛
- عدم تحصيل المداخيل؛
- التمييز في تنفيذ بعض النفقات؛
- دعم الجمعيات في غياب المعايير؛
- سوء تدبير الصفقات ومراقبة جودة الأشغال؛
- ضعف تدبير وتنفيذ الاستثمارات والمشاريع؛
- ضعف مراقبة التدبير المفوض؛
- عدم التزام بعض الجماعات بتنفيذ توصيات المجالس الجهوية.

السيد الرئيس،

تثير انتباه السيد الرئيس الأول إلى ملاحظة نعتبرها أساسية، وردت في عرضه ضمن التوصيات، حيث قال: "كما ينبغي التذكير أن العنصر البشري يعتبر ركيزة جوهرية للإدارة المحلية، إلا أن القاسم المشترك بين العديد من الجماعات هو افتقارها إلى إدارة فعالة تساهم في التدبير الجيد للشأن المحلي"، هذا كلام السيد الرئيس الأول.

وفي إطار التوصية دائما، أكد أنه يجب التفكير في وضع آليات جديدة للتكوين والتحفيز والاستغلال الرشيد للموارد البشرية للجماعات المحلية، وفي هذا الإطار نعتبر، في فريق التجمع الوطني للأحرار، أن الجماعات المحلية في حاجة إلى إحداث معاهد جهوية للتكوين والتكوين المستمر في مجالات الإدارة المحلية.

كما ندعو إلى وضع آليات جديدة في إطار تعديل مدونة المحاكم المالية، لكي تقوم المجالس الجهوية للحسابات بالدور الاستشاري لفائدة السادة رؤساء الجماعات المحلية فيما يتعلق ببعض القضايا المطروحة عليهم في التدبير المحلي، فلا يعقل أن نحمل السادة رؤساء الجماعات المحلية مسؤوليات تغييرات ناتجة عن عدم توفرها على الموارد البشرية الضرورية من قبيل قدرة بعض الجماعات على وضع وإنجاز مخططات التنمية المحلية، وهي لا تتوفر على أطر وكفاءات قادرة على التوقع والتخطيط وتنسيق التدخلات مع باقي المتدخلين في تراب الجماعة.

لا يعقل كذلك أن تنابع بعض الرؤساء على تفويت مداخيل عن

والغاية أيضا هي بناء دولة ومجتمع قويين ومتساكين ومتضامنين، بغض النظر عن المرجعيات السياسية التي تحكم تدبير الشأن العام.

السيد الرئيس،

إننا نحيي في السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات هذا الانخراط الواعي والمسؤول فيما استجد في دستور 2011، ونشكره على عرضه، ونوه بالمجهودات التي قامت بها مكونات وكفاءات المجلس الأعلى والمجالس الجهوية لتخليص تدبير المالية العمومية من الكثير من الشوائب التي تعيق رصد المال العام إلى المصلحة العامة.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

إننا في فريق التجمع الوطني للأحرار، وبعد دراسة ملخص التقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات برسم سنة 2012، فإننا لن ننازع السادة قضاة المجلس في اتخاذ القرارات أو إصدار الأحكام، كما أننا لن نركب أنانيتنا السياسية للاستغلال السياسي الانتقائي الانتهازي لمضامين التقرير لتصفية الحسابات مع هذه الجهة السياسية أو تلك، بل سنتطلى قدر الإمكان بمبدأ النزاهة والتقييد بما أوردنا منذ بداية هذا التدخل، بأن الغاية من مناقشة هذا التقرير ليست هي الزجر ومحكمة المديرين العموميين، بل هي تقويم النظام العام للحكومة وإبداء ملاحظات بشأنه، نساهم من خلالها في تطوير عمل المجلس الأعلى للحسابات، ونساهم بها أيضا لتطوير الحكامة في تدبير المرفق العمومي، وعلى أساس هذا التصور نبدي الملاحظات التالية:

1- لقد أثار انتباهنا استغراق البت في وضعية 27 حسابا تبهم الجماعات المحلية والتي تعود إلى ما قبل 2004، وهي مدة طويلة جدا استغرقت 10 سنوات، ولا نجد مبررا لذلك إلا في نقص الموارد البشرية لدى المجلس الأعلى للحسابات أو في تعقد طبيعة الملفات؛

2- كل طلبات رفع القضايا تحال على المجلس الأعلى للحسابات من هيئات الغرف القطاعية بالمجلس، ولم يسجل ممارسة هذا الاختصاص من طرف السلطات المؤهلة بموجب المادة 57، وهو ما يعني عدم انخراط هذه السلطات في عملية مراقبة تدبير المال العام؛

3- لم يتضمن التقرير الإشارة إلى الحالات والملفات التي تمت إحالتها على وزير العدل والحريات للقيام بما يراه مناسبا فيما هو منصوص عليه في مدونة المحاكم المالية، وهنا أتوقف، السيد الرئيس، عند إشكالية أساسية، حيث إن المجلس الأعلى للحسابات يقرر ويبت في الملفات التي تقتضي قرارات تأديبية وليست له صلاحية البت في القضايا ذات الطابع الجنائي، ويحيلها على السيد وزير العدل والحريات للقيام بما يراه مناسبا، وهذا ما يقتضيه تعزيز سلطة المجلس الأعلى للحسابات بصلاحية الإحالة على المحاكم المختصة كل الحالات التي تتضمن جرائم جنائية، وتجنب كل ما من شأنه أن

وصححت الكثير من الثغرات، لكن لأجل نجاعة وفعالية أكثر نؤكد على أن الحكامة لا تتطور فقط بالزجر والحملات والتشهير بالخلين والمفسدين، لكنها تتطور أكثر بوضع نظام للتحفيز والتشجيع عن طريق تنويه المجلس الأعلى للحسابات بالمديرين الجيدين، ولما لا خلق جائزة وطنية لأفضل وأحسن المديرين.

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس المجلس:

شكرا.

الكلمة الآن للسيد محمد علمي، رئيس الفريق الاشتراكي.

المستشار السيد محمد علمي:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم.

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين من أجل مناقشة العرض الذي تقدم به السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات أمام مجلسي البرلمان، تفعيلا لمقتضيات الفصل 148 من الدستور.

أود في البداية أن أشير إلى أهمية تكريس هذا التوجه الدستوري الذي اختارته بلادنا، القائم على ربط المسؤولية بالحاسبة، والمبني على فصل السلط وتوازنها وتكاملها، والمؤطر باختيار نهج تعزيز المراقبة وتقييم السياسات والممارسات وتقييم الاختلالات التديرية في سعي أكيد نحو إقرار حكامه المرافق العامة ببلادنا.

إننا في الفريق الاشتراكي كنا باستمرار من دعاة تخليق الحياة العامة وتأهيل المؤسسات وفرض ثقافة المراقبة والمحاسبة في تدير الشأن العام والمال العام، وهو التوجه الذي انطلقت فيه بلادنا منذ حكومة التناوب، لكنه تأكد وترسخ بعد إقرار الدستور الجديد، الذي يعد استجابة لمطالب التخليق وترسيخا لثقافة المحاسبة.

السيد الرئيس،

تقرير السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات لسنة 2012، في جزئه الأول تضمن معطيات وإحصائيات وأرقام تهم تدير المالية العمومية وتسيير الشأن العام في عدد من القطاعات، وتضمن في جزئه الثاني ملاحظات وتشخيصات رصدتها المجالس الجهوية لتدير الشأن العام جموحيا، عبر رصد اختلالات تسيير عدد مهم من الجماعات.

وعلى هذا الأساس، فإننا سنحاول تركيز ملاحظتنا، حسب الحيز

الزميني المخصص لنا، في محورين:

1- محور المالية العمومية وتدير الشأن العام؛

الجماعة، وهم لا يتوفرون على موارد بشرية مؤهلة في مجال الجبايات المحلية.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون،

إن تدير المالية العمومية وإصلاح صندوق المقاصة موضوعان متلازمان، نظرا لأن تطور تحملات المقاصة في الميزانية العامة تشكل عبئا ثقيلًا على المالية العمومية، وبالتالي لا يمكن إصلاح المالية العمومية دون أن يكون الإصلاح قائما على مبدأ إصلاح المقاصة، الذي سيمكن من مراجعته تخفيض اللجوء إلى الدين بشقيه الداخلي والخارجي، ونحن في الفريق التجمعي نعتبر أن الخطوات الجريئة التي اتخذتها الحكومة فيما يتعلق باعتماد نظام المقايضة هي اللبنة الأولى لتخليص المالية العمومية من ثقل المقاصة، ومازلنا نؤكد على أن الإصلاح يجب أن يكون شموليا، تدريجيا وناجعا.

شموليا، لأنه يجب أن يشمل كل المواد التي تستفيد من الدعم، ونحن نؤمن بالتحجير والتنافسية لكن نؤمن أيضا بالتضامن مع الفئات الفقيرة والمحرومة، لذلك نقول بالتدرج حتى لا يكون الإصلاح عالة على الشركات الكبرى والمنتجين، ونؤمن كذلك بالنجاعة أيضا ليكون الدعم الحكومي موجها إلى الفئات المستهدفة.

السيد الرئيس،

إن إصلاح أنظمة التقاعد لم يعد يختلف حوله اثنان لأنه ضرورة إستراتيجية، لكن بغض النظر عن مكونات مضامين إصلاحها، وبغض النظر عن الأسباب التي أدت إلى الوضعية المتأزمة لصناديق التقاعد، ندعو في التجمع الوطني للأحرار إلى الارتقاء بهذا الملف إلى مستوى الملفات الكبرى التي يتحمل فيها الجميع مسؤولياتهم، نقابات وأحزاب وأرباب للعمل وعمال وأجراء وموظفين، حكومة وبرلمانا، للانكباب في إطار مقارنة تشاركية وتضامنية، بعيدة عن المزايدات لإصلاح نظام التقاعد وفق منظور يوازن بين الحقوق والتضحيات اللازمة لإنجاح الإصلاح.

أما فيما يتعلق بمضامين التقرير المتعلقة بتدير الأدوية والمعدات الطبية وبناء الوحدات الاستشفائية وتدير مكتب التكوين المهني وإنعاش الشغل والمندوبية السامية للتخطيط والمعهد الوطني للإحصاء والاقتصاد التطبيقي، فإنني سألخص ملاحظتي بأن هذه القطاعات الاجتماعية، خصوصا الصحة والتشغيل، قطاعات لا تتحمل لا المزايدات ولا التلاعبات، لأنها قطاعات اجتماعية وضرورية لحياة المواطن المغربي.

السيد الرئيس،

ختاما، إننا في فريق التجمع الوطني للأحرار نسجل بأن تجربة المحاكم المالية بالمغرب، رغم حدايتها ورغم قلة الإمكانيات المرصودة لها بشريا وماديا، استطاعت منذ 2003 إلى الآن إضافة قيمة جديدة للحكامه بالمغرب، ومكنت من تطوير آليات التدير المالي للمرافق والمؤسسات العمومية، سواء بقراراتها أو من خلال ملاحظاتها التي قومت الكثير من الاختلالات

2- محور التنمية الجهوية والديمقراطية المحلية.

فبالنسبة للمحور الأول، لاحظنا في الفريق الاشتراكي أن ملاحظات تقرير المجلس الأعلى للحسابات وخلصاته تنسجم تماما مع الرؤية التي سبق لنا أن أكدناها من خلال مداخلتنا أثناء دراسة مشاريع القوانين المالية بدءا من سنة 2009 إلى مطلع الميزانية الحالية، ونبينا مرارا إلى التجاوزات في طريقة تنفيذ قوانين المالية، وأكدنا بتحليلنا عدم دقة الفرضيات التي تبني عليها توقعات مشاريع قوانين المالية، وهو ما كان يتأكد سنويا، سواء في ما يخص نسب العجز أو النمو أو غيرها.

وفي نفس الإطار، أكدنا باستمرار ضعف وتيرة تنفيذ ميزانيات الاستثمار، وهو ما يتسبب في تأخر إنجاز المشاريع المبرمجة، وبالتالي يتكرس سلوك ترحيل مبالغ الاعتمادات من سنة إلى أخرى، مما أدى إلى المبالغة في التحويل من مستوى بعض الفصول، واللجوء إلى فصل النفقات المشتركة لإمداد بعض المؤسسات العمومية والحسابات الخصوصية للخزينة باعتمادات غير مبرمجة.

كل هذه الممارسات أدت إلى الحد من دور قانون المالية كأداة للتوقع والترخيص، ومن دور البرلمان في دراسة وتنوع قوانين المالية ومراقبة فعالية وإنجاز الميزانيات، واندبنا إلى كل هذه الإشكاليات في حينه، ونبينا الحكومة إليها بكل إيجابية واقتراحية، لكن، مع كامل الأسف، استمر نفس النهج التجاهلي للحكومة الحالية بخصوص مطالبنا.

لقد أكدنا على ضرورة تجاوز هذه الاختلالات عبر إصلاح جدي وعميق للقانون التنظيمي للمالية، الذي استمرت الحكومة في تأجيله بشكل غير مبرر، رغم حاجة موازنتنا العامة إليه بشكل ملح، ونحن اليوم، كمجلس للمستشارين، ننتظر الصيغة التي سيصوت عليها مجلس النواب، والتي نتمنى أن تتضمن مختلف الاقتراحات التي سبق لنا أن أعلنناها في إبانها، والتي ورد العديد منها بتقرير السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات، مثلا: شمولية النفقات، مبدأ البرامج ومؤشرات الأداء والتعاقد وغيرها. كما نتمنى ألا تنساق الحكومة وراء نية التراجع عن التعديل المهم والهام المرتبط بالحسابات الخصوصية.

السيد الرئيس،

طالما نبينا إلى إشكالية تدبير الدولة للدين العمومي، سواء الداخلي أو الخارجي، وقد أكد التقرير أن الممارسات السابقة في هذا الإطار أفضت إلى بلوغ الدين الخارجي مستويات غير قابلة للتحمل.

ويعترف التقرير أن المقاربة الجديدة لتدبير هذا الدين مكنت من تخفيض الدين الخارجي للخزينة من 80% من دينها الإجمالي سنة 1984 إلى 24% سنة 2012، وهو ما يؤكد الجهود الكبيرة الذي بذل في هذا المستوى منذ الانتقال إلى حكومة التناوب.

لكن، مع كل أسف، نشهد اليوم ردة كبرى لهذه الحكومة التي تلجأ بشكل مفرط للاقتراض الخارجي، رغم إعلانها عدم اللجوء للاقتراض، مما

سيرهن ماليتنا ومستقبلنا من جديد في يد المؤسسات المالية الدولية. وما يؤكد قلقنا وتوجسنا من هذه السياسة الحكومية، هو تأكيد تقرير المجلس الأعلى للحسابات وجود صلاحيات واسعة لمديري الدين في اللجوء للاقتراض، حيث يشكو النظام الحالي من غياب تأطير على مستوى أعلى ومستقل عن مديري الدين، يتولى تحديد الاختيارات الكبرى للمديونية على المدى المتوسط والبعيد.

أما في ما يخص صناديق الاحتياط الاجتماعي، فلقد دق الفريق الاشتراكي ناقوس الخطر منذ أزيد من عشر سنوات بالنسبة لأوضاع أنظمة التقاعد المهتدة بالإفلاس، ولاحظنا بأن خلاصات وتوصيات المجلس الأعلى للحسابات في هذا الشأن أعادت التذكير ببعض السيناريوهات المطروحة منذ سنوات في الدراسات التي تم إنجازها في الموضوع، والتي لم تحسم على مستوى اللجنة الوطنية بهذا الخصوص.

بالنسبة لموضوع إصلاح صندوق المقاصة، فقد سجلنا تأكيد تقرير المجلس الأعلى للحسابات أن هذا النظام انخرق عن وظيفته الأصلية المتعلقة باستقرار أسعار المواد الأساسية ليتحول إلى آلية للمساعدة، لا تعكس واقع التكاليف وتحجب حقيقة الأسعار. وهو ما كنا نكره باستمرار، داعين الحكومة إلى تحمل مسؤولياتها من أجل إصلاح شامل لهذا النظام في إطار العدالة الاجتماعية واستمرار حماية الفئات الهشة.

لكن، مع كل أسف، فإن الحكومة الحالية اتجهت إلى نهج سياسة ترقيعية في تعاملها مع نظام المقاصة، وبدل التحلي بالشجاعة الكافية للقيام بإصلاح حقيقي، ركزت على الزيادات ورفع الدعم التدريجي دون منظور استراتيجي، مما انعكس على الفئات الضعيفة دون أن يؤدي إلى النتيجة المرجوة، والدليل على ذلك أن ميزانية المقاصة مازالت تبتلع 15% سنة 2014، في الوقت الذي لم تكن تشكل إلا 1% إبان حكومة التناوب.

فيما يتعلق بالمحور الثاني، المتعلق بالتنمية الجهوية والديمقراطية المحلية، والذي يركز على مجهودات المجالس الجهوية للحسابات، أعتقد أن التقرير سجل عدة نقائص ترتبط بمحدودية وظيفة التخطيط وقصور الرؤية الاستراتيجية لدى أغلب الجماعات الترابية.

ونظرا لضيق الوقت، سأسلمكم، السيد الرئيس المحترم، المداخلة مكتوبة فيما يتعلق بالمحور الثاني.

السيد رئيس المجلس:

شكرا.

الكلمة الآن للفريق الدستوري.

المستشار السيد عادل المعطي:

شكرا السيد الرئيس.

السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أو الإشارة الواضحة في القانون إلى كون وزير العدل مطالب بإحالة تلك الملفات إلى التحقيق، لأن عبارة "ما يراه مناسباً" تمنح لوزير العدل صلاحيات البت والتقدير، مما سيفتح المجال أمام الانتقائية.

إذا سلمنا أن البناء الديمقراطي يبدأ أساساً من الجماعات الترابية أو الحكومات المحلية كما يطلق عليها، فإن هذا البناء يعتمد على بناء العنصر البشري أولاً وأخيراً، مما يفرض الاعتماد في صياغة القوانين الانتخابية العنصر البشري كحجر أساسي، بدءاً من العناصر التي تنال تزكية الهيئات السياسية وضرورة توفرها على الحد الأدنى من المستوى الثقافي والخبرة في الميدان، وإعادة النظر في نمط التوظيف داخل الأجهزة الإدارية للجماعات، والقطع مع الارتجال الذي اتسمت به طرق التوظيف التي حشدت أفواجا من الموظفين دون مراعاة عنصر الكفاءة والاستحقاق، مما حول هؤلاء الموظفين إلى أعباء على ميزانية الجماعات بالرغم من هزالتها، وأضفى على هذه الوظائف نوعاً من الريع الاقتصادي والسياسي، خصوصاً وأن عنصر الزبونية والالتقاء الحزبي حاضر بقوة في هذه التوظيفات.

وما لاشك فيه أن نمط الاقتراع المعتمد أبان عن عدم مطابقته للواقع، حيث حول المكاتب المسيرة للجماعات إلى حلبة لصراعات إما ذاتية أو حزبية، حالت دون الممارسة الفعلية للمهام الموكولة إليه بمجدية ومسؤولية.

والنظرة الموضوعية للمستقبل تفرض علينا أن نتجاوز المراحل السابقة والآنية لتجربة الشأن المحلي، من أجل إدراك التأخير الذي تراكم خلال عقود متوالية، خصوصاً وأن الدستور الجديد للمملكة يشكل تحولاً جذرياً للمسار الديمقراطي لبلادنا، وقطع مع الهيمنة والسيطرة على تدبير الشأن العام من طرف الإدارة، وحمل المواطنين مسؤولية المشاركة في تدبير الشأن العام كل من موقعه، حكومة ومجتمعاً مدنياً ومؤسسات لبناء دولة الحق والقانون.

وإذا كانت الجماعة الترابية النواة الأساسية للهرم الديمقراطي، فإن دورها سيبقى ناقصاً إذا لم يقترن بتطبيق الجهوية المتقدمة التي نص عليها دستور 2011، لنتقل ببلادنا من دولة مركزية متركزة السلطات إلى نظام الجهوية المتقدمة الذي ينتظرها منها، لتمكين المواطنين من الممارسة الفعلية للمسؤولية في التنمية على مستوى الجهة، التي من شأنها أن تعيد الاعتبار للعديد من الجهات التي ظلت مهمشة طيلة العقود الأخيرة، فضلاً عن كون الجهة تعتبر الأداة الحقيقية للتنمية المحلية بمساهمة أبنائها والاستفادة من خيراتها، في ظل التضامن...

السيد رئيس المجلس:

شكراً الأستاذ عادل المعطي عن الفريق الدستوري.

الكلمة الآن للسيد العربي خربوش أو من ينوب عنه عن فريق التحالف الاشتراكي، الأستاذ أعمو.

المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:

شكراً السيد الرئيس.

يشرفني أن أتدخل باسم الفريق الدستوري في مناقشة العرض الذي تقدم به السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات أمام البرلمان والمتعلق بتقرير المجلس الأعلى والمجالس الجهوية برسم سنة 2012.

وإننا في الفريق الدستوري نسجل هذا التطور الكبير الذي عرفه المغرب في مجال الحكامة، والذي أعطى للبرلمان الإمكانيات الدستورية والآليات، الأمر الذي يمكننا، ومن خلالنا الرأي العام، من الاطلاع على مضمون التقارير وعلى طريقة اشتغال مؤسسات الحكامة، وفي مقدمتها المجلس الأعلى للحسابات، وهو الأمر الذي يضمن شفافية المعلومات ورواجها من خلال القنوات والآليات الرسمية التي تحيطها بكل الضمانات لمحميتها من الاستغلال أو المزايدة على هذا أو ذاك، هذا من جهة.

ومن جهة ثانية، فإن هذه الجلسة الأولى من نوعها تفتح آفاقاً كبيرة أمام تطور بلادنا في مجال مراقبة تدبير المال العام من سوء التدبير والفساد المالي والإداري، تفتح آفاقاً جديدة أمام تعزيز وترسيخ دعائم دولة الحق والقانون، والمجالات الجيدة للموارد المالية للدولة.

السيد الرئيس،

لا بد من الإشارة أننا في الفريق الدستوري نثمن الجهود التي بذلتها بلادنا في مجال وضع المؤسسات والهيئات الكفيلة بضمان الحكامة الجيدة، كما أننا نسجل أيضاً أن المجلس الأعلى للحسابات والمجالس الجهوية منذ إحداثها سنة 2003 أضافت لبلادنا قيمة مضافة في مجال حماية المال العام، وساهمت في تطوير تسيير المرافق العمومية الوطنية والمحلية، لكننا نرى من الواجب إبداء بعض الملاحظات:

1- لقد تأكد حتى لدى المؤسسات الدولية، ومن خلال تجارب عالمية، أن مكافحة الفساد وحماية المال العام لا تعطي نتائج ملموسة على أرض الواقع إذا ما كان الهدف منها هو الزجر والتشهير بالأشخاص، بل قد تستغل هذه المسألة بطريقة سلبية، تؤدي إلى فساد أقوى، وهو تصفية الحسابات السياسية والانتخابية والحزبية؛

2- في نفس السياق، وبعد الاطلاع على التقرير، ومن خلال تتبعنا للساحة السياسية ببلادنا، نسجل أنه كلما تعلق الأمر بالجماعات المحلية إلا وطرحت إشكالية عميقة، الأولى تتعلق بشح الموارد المالية للجماعات وضعف الموارد البشرية القادرة على مواكبة التطورات، والثانية هي الاستغلال السياسي لبعض تقارير المجالس الجهوية لتتحول إلى قاعدة لصنع الاتهامات ونشر الادعاءات لتصفية حسابات شخصية. كما أن ملاحظات ومؤاخذات السادة القضاة المحترمين تتعلق بأمور يستحيل على الجماعات الالتزام بها، لأن ارتباط تنفيذها بإدارات ومصالح أخرى أو لأن إمكانية تنزيلها تكاد تنعدم؛

3- مسألة الإحالة على وزير العدل لتطبيق ما يراه مناسباً فيما يتعلق بالقضايا والملفات التي تقدر هيئات المجلس أنها تتضمن أفعال جنائية، فإما أن يكون القانون صريحاً بإحالة هذه الملفات من قبل المجلس والمحاكم المختصة

5- الاعتماد على ملاحظات المجلس الأعلى للحسابات المتعلقة بالميزانية العامة من أجل تجنب "اللا ميزانية" الذي -مع الأسف- مازال متواجدا في مالية الدولة والمطالبة بإقرار المصادقة على ميزانية بعض المؤسسات العمومية كصندوق الحسن الثاني للاستثمار ومراقبة عدد من مؤسسات الدولة، كالوكالات والمكاتب والشركات العمومية؛

5- وأخيرا، التأكيد على الأخذ بما جاء في تقرير المجلس الأعلى للحسابات بإصلاح منظومة التقاعد.

وفما يتعلق بالجماعات المحلية، فإن ما جاء في التقرير هو عبارة عن تقرير لإخلالات ستبقى دائما إذا لم تكن هناك مبادرات لإصلاح هذه الإخلالات. وفي هذا المجال، أود أن أقدم بعض الاقتراحات:

1- غياب العدل بين الجماعات المحلية من طرف الإدارة المركزية الوصية؛

2- تعقيد المساطر الإدارية وهول مفهوم الوصاية الذي أصبح متشعبا يمارس في عدة مجالات، القبلية منها والبعدية؛

3- انعدام العدل في توزيع حصة الجماعات المحلية من الضريبة على القيمة المضافة؛

4- ظهور همينة وثقل مشاكل المدن الكبرى على حساب بقية المدن الصغرى والمتوسطة والمجالات، وخاصة القضاء القروي؛

5- عدم تنفيذ الشركاء العموميين لالتزاماتهم في المخططات الجماعية للتنمية، وهو ما عرضها إلى عدم التنفيذ؛

6- عدم تشجيع أو محاصرة شركات التنمية المحلية بين الجماعات المحلية والقطاع الخاص رغم أن الميثاق الجماعي ينص عليها؛

7- ضعف الالتقائية بين مختلف المتدخلين في المجال المالي للجماعات (الآمرين بالصرف، القباض، وغيرها).

هذا جزء من الإشكاليات الكبرى التي تتجنب تقارير المجالس الجهوية للحسابات الخوض إليها، ويبقى الأمر السكوت فيها ولن ننظر التغلب على الإشكاليات المطروحة.

وفي هذا الصدد، فإن على مجلس المستشارين، باعتباره الامتداد الطبيعي للإدارة الترابية، على غرار ما تقوم به مجالس المستشارين أو المجالس البرلمانية المماثلة في دول أخرى، أن يبادر إلى إقرار قوانين تحصن القدرات الذاتية للجماعات المحلية، وتعطي للمنتخب موقعا يخوله اتخاذ القرار السياسي، مع جعل مبدأ الملاءمة الموضوعية حاضرا عند اتخاذ القرار، ووضع نظام خاص للساھرين بالجماعات المحلية من منتخبي وأطر وإداري الجماعات، يمكن من التفاعل حول بناء مشروع محلي قوي متنغم داخل الدائرة الترابية الجهوية والوطنية، وذلك لأن التنمية الشاملة للبلاد مرتبطة بدرجات التقدم المنجز على مستوى الجماعات الترابية، ولأن كل خطوة رشيدة صغيرة، مهما كانت، في اتجاه التركيز على التنمية المحلية، هي خطوة في اتجاه نماء الوطن، ويتعلق ذلك بالحكمة الجيدة والتركيز على الاستثمار

السادة الوزراء المحترمين،

السيدات والسادة المستشارين،

يطيب لي، باسم فريق التحالف الاشتراكي، أن أبدي بعض الآراء والملاحظات بمناسبة تقديم تقرير المجلس الأعلى للحسابات، ولأول مرة أمام البرلمان.

إن فريقنا يعتبر حضور الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات أمام البرلمان لتقديم تقريره السنوي تفعيلًا لأحكام الدستور، يعد حدثًا له مغزى ودلالة، يهمننا أن نشد عليها ونرسخها كتقليد برلماني لتطوير الحكامة البرلمانية. هذا المغزى والدلالة يتجلى في أهمية الاختصاصات المخولة للمحاكم المالية والآمال المعلقة عليها في مجال مراقبة الميزانية وصرف المال العام وإبداع آليات جديدة وفعالة لحكمة جيدة في تدبير المالية العمومية.

ومن هذا المنطلق، يعتبر المجلس الأعلى للحسابات مساعدا وناصحا ورفيقا للبرلمان في مساعده في المجالات المتعلقة بمراقبة المالية العامة والجواب على الأسئلة والاستشارات المرتبطة بوظائف البرلمان في التشريع والمراقبة والتقييم المتعلقة بالسياسات العمومية، وبالخصوص ما له صلة بالمالية العامة. وانطلاقا مما تقدم، وبحكم الجهود الجبار الذي بذل خلال السنوات الأخيرة من طرف المجلس الأعلى للحسابات، والتجاوب القوي الذي تلقاه من مختلف الأوساط من المجتمع، وفي مقدمتها البرلمان، اسمحوا لي أن أقدم بعض الاقتراحات:

1- إن البرلمان مدعو لأخذ تقارير المجلس الأعلى بشكل حازم وفعال، وقد ظهرت بوادر هذا الحزم خلال الفترة الأخيرة من طرف الغرفة الأولى، وهذا ما يتطلب خلق لجنة برلمانية مختلطة بين الغرفتين لتتبع تقارير المجلس الأعلى للحسابات؛

2- على مجلس المستشارين أن يجيب تشريعيًا في إطار اتخاذ التدابير التشريعية لتطوير أداء الجماعات الترابية وتحسين أدائها، انطلاقًا من الملاحظات عديدة التي ما فتئت المجالس الجهوية للحسابات تسجلها؛

3- تعزيز عمل المجلس الأعلى للحسابات بمساءلة المؤسسات والهيئات والإدارات التي تعرف اختلالات، والتفكير جديًا في خلق هيئة ذات طابع استباقي، تناط بها مهمة الإنذار المبكر كلما أحست بأن مؤسسة ما قد تعرف انحرافًا أو خللاً للتمكن من التصدي قبل الاستفحال.

نحن الآن نعيش إشكالية المكتب الوطني للماء وكذلك صندوق المقاصة، لو كانت هذه الآليات متوفرة لما استفاد المغرب من الإجراءات التي اتخذت سنة 2014 لإصلاح صندوق التقاعد، وكذلك الإجراءات التي اتخذت في 2005 الخاصة بالمغادرة الطوعية؛

4- وضع آليات لتدبير المخاطر والتنبيه لما يقترف من أخطاء في تقييم المخاطر وما يترتب عنه من إهدار للمال العام كما حصل تقييم خطر ارتفاع البترول، وهو ما أدى المغرب ثمنه غالبا بسبب غياب هذه الآليات. ونفس الشيء بالنسبة للخط الائتماني الذي لا نعرف عنه أي شيء حتى الآن؛

إن الذي يهمننا اليوم بمناسبة مناقشة تقرير المجلس الأعلى للحسابات هو هوية المنظومة الدستورية التي قدمها المشرع الدستوري للانتقال من "برلمان الرمز" إلى "برلمان السلطة" وطبيعة التوصيفات الممكنة لقراءة واقع المالية العمومية، حيث يلاحظ أن استمرار إرث "العقلنة البرلمانية" في إنتاج نفسه والكشف عن هويته عبر أكثر من مقتضى وإجراء دستوري، فمنطق العقلنة البرلمانية ينطوي على قيد جوهري لسلطة البرلمان المالية، وهو ما تم تكريسه بمقتضيات الفصل 77 من الدستور الجديد، والمادتين 33 و34 من القانون التنظيمي للمالية.

لذلك، فالاعتقاد الذي كان سائدا من أن كلما كان تدخل البرلمان في تدبير المالية العمومية محدودا، كلما كانت المالية العمومية تدبر بشكل جيد، هذا الاعتقاد قد ولى، حيث لم يعد البرلمان في الديمقراطيات الحديثة يهتم بحجم الوسائل الممنوحة فقط، بل أصبح يركز على تحديد الأهداف وثمان التكلفة ومقارنة الوسائل بالنتائج والمردودية.

إن الهاجس الحالي والمستقبلي هو تحسين المصاريف ونجاعة النفقات العمومية. وهنا وجب التذكير بمقولة (Goethe): "الأرقام لا تحكم العالم، بل العالم يحكم من خلال الأرقام".

وفي هذا السياق، فمن أهم الملاحظات التي يجب أن نسجلها مع المجلس الأعلى للحسابات:

- ضعف الآليات المعتمدة لتحديد المستوى الملائم للمديونية، وهو ما طرحناه في أكثر من مناسبة؛

- غياب مقتضيات قانونية تمكن من تأطير الاختيارات فيما يخص المديونية على المدى المتوسط والبعيد، في حين يبقى قانون المالية الإطار الوحيد المعتمد في هذا المجال على المدى القصير؛

- التوزيع غير المبرر لتعبئة القروض الخارجية بين مديرية الميزانية ومديرية الخزينة والمالية الخارجية التابعتين لوزارة المالية والاقتصادية؛

- تدبير الدين في غياب إطار رسمي للمراقبة الداخلية يحدد المساطر التي يجب تطبيقها في جميع الأنشطة المتعلقة بهذا التدبير، حيث وصلت نسبة تدبير الدين العام 19% من الميزانية العامة للدولة سنة 2013، متجاوزة بذلك ولأول مرة نفقات الاستثمار، والتي تمثل 16%، وهو معطى صارخ حول ما أصبحت تعرفه المالية العمومية.

نظرا لضيق الوقت، سأنتقل إلى المحور الأساسي اللي هو يتعلق بإصلاح أنظمة التقاعد. فيما يخص أنظمة التقاعد، فنحن في الفريق الفيدرالي كمؤسسة من مؤسسات منظمنا النقابية الفيدرالية الديمقراطية للشغل، نعتبر أن هذه الإشكالية ليست عادية، وتتطلب فقط إجراءات تقنية وإدارية، بل هي في عمقها إشكالية مجتمعية، ترتبط بقرارات سياسية كبرى، تأخذ بعين الاعتبار ليس فقط الديمومة المالية للصادق، بل كذلك الاستهلاك الأسري كعامل من عوامل النمو الاقتصادي والحفاظ على القدرة الشرائية للمنخرطين، نشطين أو متقاعدين.

وإعطاء الأولوية للمجالات التي تمه السكان. وشكرا.

السيد رئيس المجلس:

شكرا.

الكلمة الآن للسيد محمد دعيدة، رئيس الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية مشكورا، تفضل.

المستشار السيد محمد دعيدة:

طبقا للفصل 148 من الدستور، يشرفني أن أتقدم بملاحظات الفريق الفيدرالي للوحدة والديمقراطية حول تقرير المجلس الأعلى للحسابات، في المحورين التاليين:

- المحور الأول خاص بالمالية العمومية وإصلاح المقاصة؛

- المحور الثاني متعلق بأنظمة التقاعد.

وقبل ذلك، لا بد أن أشير إلى أن المقتضيات الدستورية الجديدة الخاصة بتقديم مجموعة من الهيئات والمؤسسات الوطنية تقاريرها السنوية أمام البرلمان هي آلية من الآليات الأساسية لتنفيذ دور الرقابة البرلمانية والارتقاء بعمل البرلمان في محاسبة ومساءلة الجهاز التنفيذي، لكن من المؤسف أن ناقش تقريرا ساخنا بحضور باهت للمستشارين.

من أهم الملاحظات التي يمكن تسجيلها في المحور الخاص بالمالية العمومية وإصلاح المقاصة:

1- ضعف تعاون مصالح وزارة المالية مع المجلس الأعلى للحسابات؛

2- تأخر مصالح وزارة الاقتصاد والمالية في إحالة الوثائق المتعلقة بقانون التصفية لسنة 2011، بالرغم من نظام التدبير المندمج للنفقات (GID¹). وفي هذا الصدد، نسجل التأخير في تقديم قوانين التصفية طبقا لمقتضيات الدستور (آخر تقرير 2010)؛

3- عدم استطاعة المجلس الأعلى للحسابات القيام بمهامه فيما يتعلق بافتتاح الحسابات الخصوصية بسبب عدم تعاون مصالح وزارة الاقتصاد والمالية، وامتناعها عن تسليم الوثائق المطلوبة، كنا نعتقد أن المنع وحجب المعلومات يطال البرلمان والمجتمع المدني فقط، فإذا به يطال أيضا مؤسسة رسمية موكل لها دستوريا مراقبة المالية العمومية؛

4- عدم توصل المجلس الأعلى للحسابات بالتقارير الخاصة بنجاعة تنفيذ الميزانيات القطاعية، ولا بتقرير الخازن العام للملكة حول ظروف تنفيذ قانون المالية طبقا للنصوص التنظيمية ذات الصلة، وهو ما يعطل دور المؤسسات.

أمام هذه المعطيات والإشكالات، نطرح من جديد سؤال الشفافية والحكامة في تدبير المالية العمومية.

¹ Gestion Intégrée de la Dépense

المستشار السيد عبد الله عطاش:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام الأتمان الأكلان على مولانا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما.
السيد الرئيس المحترم،
السادة الوزراء،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

أتناول الكلمة باسم مجموعة الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب في إطار مناقشة تقرير المجلس الأعلى للحسابات برسم 2012.

في البداية، لابد من التنويه بالجهودات التي يقوم بها المجلس في إطار ممارسة الرقابة العليا على تنفيذ قوانين المالية وتدعيم وحماية مبادئ وقيم الحكامة الجيدة والشفافية والمحاسبة بالنسبة للدولة والأجهزة العمومية.

إن المجلس الأعلى للحسابات الذي حقق حضورا واضحا في المشهد المؤسسي المغربي خلال السنوات الأخيرة، وساهم في إثارة الانتباه لعيوب وثغرات تدبير المال العمومي، وإنه لا مناص من إعادة تأهيل هذا المجلس قانونيا ومؤسساتيا، ماديا وبشريا، لكي يتمكن من الانخراط في العهد الدستوري الجديد ومتطلباته ذات العلاقة بالشفافية وسيادة القانون برؤية وثقافة تديرية جديدة، حتى يطمئن جميع المعنيين بنشاطه الرقابي داخليا وخارجيا استقلاله الفعلي وحياديته وكفاءته في النهوض بمهامه واختصاصاته الآخذة في التوسع، وبالتالي مصداقيته التي ستسحب على مصداقية التعهدات التي أخذتها الحكومة المغربية على عاتقها إزاء مواطنيها وإزاء شركائها الأجانب وفي مجال الحكامة الرشيدة ومكافحة الفساد.

ونظرا لضيق الوقت المخصص لنا، سنكتفي بذكر بعض الملاحظات حول التقرير، ومنها:

1- التقاعد: فبعد قيام المجلس بتشخيص دقيق وشامل ومتفق على نتائجه لأنظمة التقاعد، انتهى التقييم التشخيصي لخلاصات لا تترك مجالا للتشكيك في الطابع الخطير لوضعية أنظمة التقاعد المتسمة بالعجز البنوي في التوازنات المالية والاختلال الكبير في الحكامة وآليات القيادة، من هنا قدم المجلس اقتراحات جريئة، تتسم بخصائص التدرج والشمولية والاستدامة في الزمن، حيث أننا نتمن بعض الإجراءات المقترحة مثل:

- عدم الحسم في موضوع الإصلاح إلا في إطار حوار توافقي؛
- الحفاظ على الحقوق المكتسبة للأجراء؛
- الأخذ بعين الاعتبار الطابع الشاق لبعض المهن والوظائف في حالة الرفع من سن التقاعد.

ورغم أهمية هذه الإجراءات، إلا أننا، في الاتحاد الوطني للشغل، نؤكد أن توصيات تقرير المجلس لم تأت وفيه لتلك المقترحات أعلاه، التي ارتكز عليها التشخيص، ومنها مقترح توزيع نسب المساهمة بين المشغل والأجير، التي لم ترق إلى ما هو متعارف عليه دوليا، وكذلك وعاء احتساب الحقوق

لقد لعبت الحركة النقابية دورا أساسيا في إثارة الانتباه إلى خطورة الأوضاع المالية والتديرية لصناديق التقاعد، وقد تم تتويج هذا الدور بتشكيل لجنة وطنية لإصلاح أنظمة التقاعد، برئاسة الوزير الأول سنة 2004، وعضوية القطاعات الوزارية المعنية بالملف والمركزيات النقابية الأكثر تمثيلية والاتحاد العام لمقاولات المغرب ومسؤولي الصناديق الأربعة.

لقد خلصت هذه اللجنة التقنية إلى تشخيص أوضاع الصناديق واقتراح حلول بعد استشارات كبرى، أهمها استشارة المكتب الدولي للشغل. وهكذا فعلى المدى المتوسط، تم اقتراح وضع قطبين للتقاعد: قطب عمومي وقطب خصوصي يجمع بين الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والصندوق المهني المغربي للتقاعد، مع اقتراح نظام أساسي موحد يعتمد مبدأ التوزيع وأنظمة تكميلية إجبارية واختيارية مع الالتزام بالحفاظ على المكتسبات الاجتماعية إلى تاريخ إخراج الإصلاح إلى حيز الوجود.

إن خلافا مع الحكومة يتجلى في كيفية تدبير المرحلة الانتقالية للوصول إلى تشكيل هذين القطبين، فالحكومة ليست لها الإرادة السياسية لوضع الإجراءات المقياسية في إطار إصلاح عام، يأخذ بعين الاعتبار مختلف الأبعاد الاقتصادية والمالية والاجتماعية، في إطار تفاوض جماعي ثلاثي التركيبة، يفضي إلى عرض متكامل منتج وإيجابي.

إن الحكومة والمجلس الأعلى للحسابات يريدان اختزال الإصلاح في إجراءات تتعلق بالرفع من الاشتراكات وتمديد سن الإحالة على التقاعد والتقليص من المعاش، عبر إعادة النظر في وعاء الاحتساب، وهي كلها إجراءات سيؤدي فاتورها الأجراء الذين لا ذنب لهم فيما آلت إليه أوضاع صناديق التقاعد.

إن الإجراءات ذات الطابع الميكانيكي، خصوصا بالنسبة لنظام المعاشات المدنية، أبان عن غياب كلي للإبداع السياسي وللقراءة السياسية الواعية، التي تأخذ بعين الاعتبار الوضع الاجتماعي الهش من خلال الاجتهاد والتقويم والموابكة بقرارات جريئة في مجالات أخرى تتعلق بالضرائب والأجور..

السيد رئيس المجلس:

شكرا.

الكلمة الآن لمنسق مجموعة الاتحاد المغربي للشغل، غير موجود في القاعة.

المستشار السيد محمد دعيدة:

الوقت دياهم اعطاهو لنا، السيد الرئيس.

السيد رئيس المجلس:

الكلمة الآن لمنسق مجموعة الاتحاد الوطني للشغل.
تفضل.

الحكومة في إطار منهجيتها بالتفاعل الإيجابي والمثمر مع التوصيات التي يصدرها المجلس، حيث بادر السيد رئيس الحكومة، ثلاثة أشهر بعد التنصيب البرلماني للحكومة، إلى إصدار منشور بتاريخ 26 أبريل 2012 رقم 5/2012، يذكر فيه بما رصدته التقرير السنوي للمجلس من اختلالات ونقائص في تدبير المالية العمومية وتسيير بعض المنشآت والمرافق العمومية، ويدعو فيه كل الوزراء والوزيرات إلى الحرص شخصيا على تتبع تنفيذ هذه التوصيات والاستفادة من مختلف الملاحظات الواردة في تقارير المجلس، كما ذكر السيد رئيس الحكومة بأن تفعيل التوصيات الواردة في هذه التقارير لتقويم الاختلالات لا يعني عن تحريك المسطرة القضائية متى كانت طبيعة الاختلالات تستوجب ذلك.

وفي هذا الإطار، وتطبيقا لمقتضيات المادة 111 من القانون المنظم للمجلس الأعلى للحسابات، تقوم وزارة العدل والحريات بإحالة التقارير على النيابة العامة داخل 24 ساعة كلما تعلق الأمر بتقارير تمت إحالتها من طرف الوكيل العام للمجلس الأعلى للحسابات، والتي تتضمن اشتباها في اختلالات ذات طابع جرمي.

وبالإضافة إلى ذلك، أحدثت وزارة العدل والحريات، ابتداء من سنة 2012، يعني بعد تنصيب الحكومة، خلية جديدة لمتابعة التقارير التي يصدرها المجلس الأعلى للحسابات، وإحالتها على النيابة العامة متى تم الاشتباه في الطابع الجرمي للاختلالات موضوع التقرير.

السيد الرئيس المحترم،

وبخصوص تقارير المجلس حول تنفيذ قوانين المالية والملاحظات التي أثارها بهذا الخصوص، أود التأكيد في البداية على حرص الحكومة التام للتعاون المناسب وتوفير تنسيق أكبر مع المجلس لمدة في الآجال المطلوبة بكل الوثائق والمعلومات الضرورية لممارسة مهامه في المراقبة العليا على تنفيذ قوانين المالية والتحقق من سلامة العمليات المتعلقة بمدخيل ومصاريف الأجهزة الخاضعة لمراقبته بمقتضى القانون.

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى الحرص الشديد الذي أولته الحكومة، لاسيما خلال السنوات الأخيرة، لتدارك التأخير الذي كان مسجلا في تقديم الوثائق اللازمة للمجلس الأعلى للحسابات من أجل إعداد الوثائق الضرورية المصاحبة لمشاريع قوانين التصفية، ذلك أنه منذ سنة 2011 تم تقديم أربعة قوانين تصفية للبرلمان، تتعلق تباعا بقوانين المالية لسنوات 2008، 2009، 2010، و 2011.

وأود أن أشير بهذه المناسبة إلى أنه تماشيا مع التزامات الحكومة في هذا المجال، فإن المصالح المختصة لوزارة الاقتصاد والمالية قد أنهت كل الأعمال والوثائق المتعلقة بقانون التصفية برسم السنة المالية 2012، علما أن الأشغال المرتبطة بتبني مشروع قانون التصفية برسم السنة المالية 2013 قد تم الشروع فيها منذ شهر أبريل 2014.

هذا، وضمانا للرفع من وتيرة إعداد هذه المشاريع قوانين التصفية والوثائق

الذي حدده من 10 إلى 15 سنة، مما سيرهق كاهل الأجير المتقاعد. تحدث التقرير عن النظام الجماعي لمنح رواتب التقاعد، وذكر أنه سيعرف صعوبات ابتداء من سنة 2022، إلا أنه لم يتحدث عن اختلالاته الحالية التي لا تتحدد فقط في مشكل الديمومة بقدر ما تتعلق بإجحاف في حق منخرطيه، حيث لا يحصلون إلا على حوالي 50% في المتوسط من رواتبهم، مما يؤهلهم لدخول عالم الهشاشة بمجرد تقاعدهم. أما الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، فلم نفهم لماذا لم يتحدث التقرير عن تدني نسبة عائدات توظيفات...

السيد رئيس المجلس:

شكرا.

ننقل الآن إلى السادة أعضاء الحكومة المحترمين في نفس المساحة الزمنية (90 دقيقة)، وأبدأ بالسيد الوزير المنتدب لدى وزير المالية، الأستاذ الأزمي الإدريسي، تفضلوا.

السيد إدريس الأزمي الإدريسي، الوزير المنتدب لدى وزير الاقتصاد والمالية، المكلف بالميزانية:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم، السيدات والسادة المستشارون المحترمون، إخواني الوزراء المحترمون،

يشرفني أن أتناول الكلمة أمام مجلسكم الموقر في هذه الجلسة العمومية، التي يخصصها، ولأول مرة، في إطار تفعيل مقتضيات الدستور الجديد، لمناقشة العرض الذي تقدم به أمام البرلمان السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات حول أعمال المحاكم المالية.

وفي البداية، وقبل تناول مجموعة من المواضيع للنقاش التي أثارها هذا التقرير، أود الإشادة بالدور الدستوري والحيوي الذي يقوم به المجلس الأعلى للحسابات، باعتباره الهيئة الدستورية العليا لمراقبة المالية العمومية، بما يدعم مبادئ وقيم الحكامة الجيدة والشفافية والمحاسبة.

كما أؤكد بهذا الخصوص عزم الحكومة على التعاون التام والتفاعل الإيجابي مع كل ملاحظات وتوصيات المجلس، بما يعزز هذه المبادئ والقيم، تطبيقا للمبدأ الدستوري القاضي بربط المسؤولية بالمحاسبة، وضمانا لحماية المال العام وتديره بشكل سليم وفعال وناجع، وحرصا على تخليق الحياة العامة وعلى الرفع من أداء وفعالية الموارد والنفقات العمومية، بما يمكن من توفير خدمات عمومية ذات جودة عالية لفائدة المواطنين والمواطنات، ويوفر لبلادنا بصفة عامة بنات تحتية ولوجيستكية بمعايير عالية، ترفع وتعزز جاذبية بلادنا ونموذجها التنموي.

وفي هذا الإطار، أود التذكير ببعض الإجراءات العملية التي اتخذتها

إطار نفقات على المدى المتوسط ومراعاة قدرات الإنجاز لدى المديرين المعنيين.

وفي هذا السياق، لا بد أن أذكر بأن الحكومة في تفاعلها الإيجابي مع هذه الملاحظات، اتخذت إجراءات عملية برسم السنة المالية 2013، تروم تقليص حجم الاعتمادات المرحلة التي بلغت آنذاك 21 مليار درهم، وتم تقليصها في ظرف سنة واحدة إلى ما يناهز 17 مليار درهم.

وفيما يخص المبالغة في تحويل الاعتمادات على مستوى بعض الفصول واللجوء إلى فصل النفقات المشتركة، منع مشروع القانون التنظيمي لقانون المالية تحويل الاعتمادات ما بين الفصول، وسمح بالقيام بتحويلات للاعتمادات داخل نفس البرنامج، على أساس الهيكلية الجديدة للميزانية في إطار هذا المشروع داخل نفس البرنامج وما بين البرامج داخل نفس الفصل، لمنح المديرين مزيدا من الحرية في التصرف مقابل التزامهم بإنجاز الأهداف المحددة وتقديم الحساب حول النتائج.

كما أطر المشروع اللجوء إلى التكاليف المشتركة، حيث نص على أن فصل التكاليف المشتركة لا يمكن أن يتضمن إلا التكاليف التي لا يمكن إدراجها ضمن ميزانية القطاعات الوزارية أو المؤسسة، في الوقت الذي كانت فيه هذه التكاليف مفتوحة.

وفيما يخص الارتفاع المتزايد للمبالغ المحولة من ميزانية الدولة إلى ميزانية المؤسسات العمومية، نص المشروع على ضرورة أن تقدم للجان البرلمانية المعنية رفقة مشاريع ميزانية القطاعات الوزارية أو المؤسسات البرمجة متعددة السنوات لهذه القطاعات الوزارية أو المؤسسات، وكذا للمؤسسات العمومية والمقاولات الخاضعة لوصايتها والمستفيدة من موارد مرصدة أو إعانات من الدولة.

السيد الرئيس المحترم،

فيما يتعلق بديمومة أنظمة التقاعد، ووعيا من الحكومة بأهمية وخطورة هذا الملف الاجتماعي الهام، فقد كانت سبباقة إلى الإعلان عن عزها مباشرة هذا الإصلاح بما يعالج عجز المالية الكبير الذي يعرفه الصندوق المغربي للتقاعد، والذي سيؤدي إلى نفاذ احتياطاته في أفق 2022. وستسعى الحكومة بهذا الخصوص إلى إصلاح مندمج لنظام التقاعد بما يحفظ توازنه المالي واستدامته وتوسيع قاعدة المستفيدين من أنظمة التقاعد، وذلك وفق منهجية تشاركية، كما ستعمل على تحسين حكمة تدبير صناديق التقاعد بما يضمن نجاعة مردوديتها واستدامة وجودة خدماتها، وسيتم هذا الإصلاح عبر مرحلتين:

- مرحلة أولى تستجيب للحالة الاستعجالية لنظام المعاشات المدنية للصندوق المغربي للتقاعد، عبر إرساء تعديلات على مستوى مقياسه، تم سن الإحالة على التقاعد ومساهمة الدولة والموظفين وطريقة احتساب المعاشات؛

المرافقة لها وتحسين جودة البيانات المحسبية التي يتم تقديمها في هذا الإطار، وأخذا بعين الاعتبار الملاحظات التي وردت في عرض السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات بهذا الصدد، فإن الآفاق التي يفتحها إدماج التكنولوجيات المعلوماتية في مسلسل تحضير الوثائق المالية والمحاسبية من شأنه أن يشكل تقدما نوعيا من حيث تقليص الآجال المرتبطة بتقديم هذه القوانين ورفع من جودتها، ذلك أن تعميم المنظومة المندمجة للنفقات العمومية والمنظومة المندمجة للمداخل، والبدء بالعمل بالمنظومة المندمجة للمحاسبة العامة للدولة ستساهم حتما في تسريع عمليات تجميع الحسابات مع ضمان المطابقة التامة والآنية بين حسابات الأمرين بالصرف والمحاسبين العموميين، وبالتالي في تقليص الفترة الزمنية التي يتطلبها إعداد مشاريع قوانين التصفية.

وفيما يتعلق بالملاحظات الأخرى التي أثارها السيد الرئيس الأول حول تنفيذ الميزانية، تجدر الإشارة إلى أن إصلاح القانون التنظيمي لقانون المالية شكل بالنسبة للحكومة فرصة حقيقية لمعالجة مجموعة من هذه الاختلالات، حيث عملت الحكومة وفي إطار مقاربة تشاركية على تضمين مشروع القانون التنظيمي لقانون المالية مقتضيات تهدف إلى تحسين نجاعة أداء التدبير العمومي وتعزيز المبادئ والقواعد المالية وتقوية شفافيتها وتقوية الرقابة البرلمانية للمالية العمومية.

وهكذا، وفيما يخص الملاحظة المتعلقة بتجاوز نسب العجز المتوقعة، فقد تضمن المشروع مقتضيات تنص على أن يتم إعداد مشروع قانون المالية للسنة استنادا إلى برمجة ميزانية لثلاث سنوات، كما تم إدراج مبدأ الصديقة من بين مبادئ المالية العمومية، وذلك بالنص على أن تقدم قوانين المالية بشكل صادق مجموع موارد وتكاليف الدولة، وأن يتم تقييم صدقية هذه الموارد والتكاليف بناء على المعطيات المتوفرة أثناء إعدادها والتوقعات التي يمكن أن تنتج عنها.

وفيما يخص عدم القيام بتسجيل المداخل الإجمالية المحصلة والاكتفاء بتسجيل المبلغ الصافي علاقة بالإرجاعات الضريبية، فقد تضمن المشروع مقتضيات تنص لأول مرة على أن تشمل نفقات تسيير الميزانية العامة على النفقات المتعلقة بالتسديدات والتخفيضات والإرجاعات الضريبية، وأفرد بهذا الخصوص مشروع القانون التنظيمي لقانون المالية فصلا تدرج فيه هذه النفقات.

وفيما يخص ضعف وتيرة تنفيذ ميزانية الاستثمار وارتفاع عائدات الاعتمادات المرحلة أطر المشروع ترحيل الاعتمادات المفتوحة برسم نفقات الاستثمار بالميزانية العامة في حدود سقف 30% من اعتمادات الأداء المفتوحة برسم الاستثمار لكل قطاع وزاري أو مؤسسة برسم السنة المالية، حيث لم يعد ممكنا ترحيل كل الاعتمادات، ولكن أصبح الترحيل مسقفا في حدود 30%، وذلك بهدف تعزيز الانضباط الميزاناتي والتدبير الأمثل للاعتمادات المرخص بها حسب الحاجيات والبرمجة المثلى لهذه الحاجيات في

ويمثل مجهودا جاعيا كان للدولة من خلال الحكومة والمكتب الوطني للماء والكهرباء مجهود كبير يقدر بأكثر من 30 مليار درهم استعادة للعافية المالية للمكتب، وضمانا لأفضل شروط الاستجابة للطلب الوطني المتزايد على الكهرباء وللماء الصالح للشرب، وذلك دون المساس بالأشطر الاجتماعية. وسيتمكن هذا العقد البرنامج المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب من مواصلة تطوير برامجه واستثماراته الإستراتيجية لضمان أفضل شروط الجودة والأسعار للاستجابة للطلب الوطني المتزايد وكذا على الكهرباء والماء الصالح للشرب ومواصلة دعم الدولة في تمويل مشاريع تعميم الماء الصالح للشرب والكهرباء في العالم القروي، وتمويل الصرف الصحي في إطار البرنامج الوطني للتطهير السائل، وكذا معالجة التأخر الكبير في أداء مستحقات الموردين الذين يشتغلون مع المكتب، مما كان يهدد هذه الشركات، وخاصة الصغيرة والمتوسطة منها، بالإفلاس.

السيد الرئيس،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

فيما يتعلق بالدين العمومي، اسمحو لي بهذا الخصوص أن أصحح مغالطة كبيرة، مغالطة كبيرة فيما يتعلق بالدين العمومي، حيث قيل من هذا المنبر أن هذه الحكومة اقترضت أكثر مما اقترضته الحكومات الثلاث السابقة، وذكر أساء وزرائها الأول، هذه مغالطة غير مسؤولة، وسأعطي (نجبدو la calculatrice ونحسبو)، لأن هاذ الشئ مسألة حساب، الأخ الكريم قال: "العالم لا يحكم بالأرقام ولكن.." ولكن نجبدو (la calculatrice) آ المغاربة ونحسبو، غير باش نفهمو آش تقولو، دابا قيل بالحرف أن هذه الحكومة اقترضت أكثر مما اقترضته الثلاث حكومات السابقة، هذي المغاربة سمعوها، دابا المغاربة غادي يحسبو معنا:

حجم المديونية في 2013 بلغ 554 مليار درهم، في نهاية 2011، يعني اللي دخلت عليه هاذ الحكومة، لأن هاذ 554 هذا تراكم ديال سنين، اللي دخلت عليه هاذ الحكومة هو 431 مليار ديال الدرهم، معناه 554 ناقص 431 تساوي 123 مليار درهم، مجموع ما اقترضته هذه الحكومة هو 123 مليار ديال الدرهم.

نجبو للثلاث حكومات السابقة، حجم المديونية في النهاية ديال 2011 كان 431، الحكومة السابقة دخلت على 331، معناه أنها اقترضت -431=100، ها الحكومة الأولى 100.

اللي قبل منها، في النهاية ديال 2006 كان عندها 331، دخلت هي على 286، أي 286-331=45 مليار درهم.

الحكومة الثالثة التي قبلها خلات 286 مليار ديال الدرهم، ودخلت على 251 مليار ديال الدرهم، هي أنها استلفت 35 مليار ديال الدرهم.

نجبدو دابا (la calculatrice) باش نديرو زائد (+) هاذ المرة، من قبل كنا تنديرو ناقص (-): الحكومة الثالثة ما قبل هذه استلفت 35، اللي من بعدها استلفت 45، هي اشحال؟ هي 80 مليار ديال الدرهم، التي

- مرحلة ثانية سيتم فيها تفعيل الإصلاح الشمولي لقطاع التقاعد، من خلال قطبين: واحد عمومي وآخر خاص.

وهذا الخصوص، فإن الحكومة عازمة وفق منهجية التشاور والتشارك، على القيام بهذا الإصلاح المندمج والشامل بغية ضمان توازنها المالي وديمومتها على المدى البعيد والقدرة الشرائية للمتقاعدين.

وقد تم في هذا الصدد عقد مجموعة من الاجتماعات للجان التقنية واجتماعين للجنة الوطنية للتقاعد، كان آخرها يوم 18 يونيو 2014، حيث قدمت الحكومة عرضا بسيناريو الإصلاح، وتم الاتفاق على تقديم ملاحظات ومقترحات الشركاء الاجتماعيين في غضون شهر.

وفيما يتعلق بنفقات المقاصة، واستشعارا من الحكومة لمخاطر عدم التحكم في هذه النفقات وتهديدها لتوازنات المالية وكذا لضعف استهدافها للفئات الاجتماعية المعنية كما أثار ذلك تقرير المجلس الأعلى للحسابات، فقد عمدت إلى اتخاذ الإجراءات الضرورية لضمان التحكم في كلفة نفقات المقاصة، وذلك بالموازاة مع مواصلة الحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين.

وهذا الخصوص، شرعت الحكومة في الإصلاح الفعلي لنظام المقاصة عبر تفعيل نظام المقايضة الجزئي لأسعار بعض المواد النفطية السائلة، والغاء أو تقليص الدعم لبعض المواد في مرحلة ثانية، وكذا تنزيل الإصلاح في بعده الاجتماعي من خلال استهداف الفئات الهشة، مستحضرة في ذلك الأثر الناجم عن تخفيض الدعم عن المواد الأساسية على مختلف الفئات الاجتماعية والقطاعات الاقتصادية، كما أن المداخل المتزينة عن الإصلاح يتم توجيهها لدعم الاستثمار المنتج وتعزيز شبكات الخدمات الاجتماعية من جهة أخرى، وخاصة في مجالات التعليم والصحة والسكن، وذلك بهدف دعم واستهداف بعض الفئات المعوزة المحددة.

وقد مكنت الإجراءات المتعلقة بإصلاح نظام المقاصة من تخفيض نفقات المقاصة من أكثر من 6% من الناتج الداخلي الخام إلى أقل من 4% سنة 2014، كما قامت الحكومة بإنشاء "صندوق التماسك الاجتماعي"، والذي يندرج في إطار حرصها على نهج سياسة تضامنية تمكن من استهداف الفئات المستضعفة، ويهدف هذا الصندوق - كما تعلمون - إلى تمويل العمليات الاجتماعية المتعلقة بنظام المساعدة الطبية ومن تقوية برنامج "تيسير" الخاص بتقديم الدعم النقدي المباشر لفائدة دعم تدرس أبناء الأسر الفقيرة، واستهداف الأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة، وتقديم الدعم للأرامل في وضعية هشاشة.

ومن جهة أخرى، وفي إطار محور المقاصة، أوصى المجلس بأن يشمل الإصلاح المكتب الوطني للكهرباء والماء الصالح للشرب، وبوجوب إعادة النظر في السياسة التعريفية مع الحفاظ على الأشطر الاجتماعية ودعم القدرات الذاتية للمكتب بشكل يمكنه من استرجاع سيولته المالية، وهو ما قامت به الحكومة في إطار عقد برنامج، تم توقيعه بتاريخ 26 ماي 2014،

بعدها استلقت 100 مليار، $100+80=180$.

إذن، الثلاث حكومات السابقة استلقت 180 مليار ديال الدرهم، وهذه الحكومة استلقت 124 مليار، إلى حطيت السؤال اشكون اللي أكبر 124 ولا 180 غادي نقولو مستوى ديال الشهادة غادي يقول لك 124 أقل بكثير من 180، غير باش نصحو واحد المغالطة، هذي الأولى. ثانيا، ما ذكرتش أنا... دبا هذي واضحة بوضوح، لا، لأن هذي مغالطة، يقال للمغاربة أن هذه الحكومة استلقت، هذه مغالطة، نعطي أرقام، هاذ الشئ بلا ما نراعيو الحالة ديال الاستدانة، لأن غادي نجي للدين العمومي، الدين العمومي اعلاش وقع هاذ الدين العمومي؟ لأن قبل من 2008، نعطيك قبل 2008 ومن بعد 2008، لأن 2008 تما فاش اندلعت الأزمة في العالم، وأثرت.

قبل 2008 المداخيل ديال الخوصصة التي حققها المغرب، المغرب حقق 85% ديال المداخيل ديال الخوصصة حققت قبل 2008، يعني من بعد 2008 الحكومات اللي جات من بعد 2008 يالاه بقي لها 15%، 48 مليار ديال الدرهم قبل 2008 و14 مليار ديال الدرهم بعد 2008، إذن هذا مدخل استثنائي لم يتوفر لهذه الحكومات.

قبل 2008، الخمس سنين اللي قبل 2008، النفقات ديال المقاصة بلغت 72 مليار ديال الدرهم، من بعد 2008 اعلاش الدين اطلع؟ النفقات ديال المقاصة من 2009 إلى 2012 هي 144 مليار ديال الدرهم، يعني تضربت في 2، كانت 72 رجعت 144.

الاستثمار قبل 2008، المجموع ديال النفقات ديال خمس سنين قبل 2008 كانت 330 مليار ديال الدرهم، ما بين 2009 و2012 بلغت 653 مليار ديال الدرهم ديال الاستثمار. هافين تيمشي الدين العمومي، من 330 مرينا لـ 653.

النفقات ديال الأجور، في 2008 كانت 62 مليار ديال الدرهم، في 2012 اشحال بلغنا؟ 100 مليار ديال الدرهم، يعني بزيادة، 103,7 في 2014، راك حاضي معايا السي دعيدة، 103,7 في 2014.

إذن، هذي هي الأرقام الحقيقية باش ما نقاوش تقدمو مغالطات. ومع ذلك، أذكر بأن الحكومة لا تلجأ إلى الاستدانة إلا إذا لم تتمكن من تغطية نفقاتها بمواردها الخاصة.

ثانيا، اللجوء إلى الدين بالنسبة للحكومة، في إطار التفاعل مع الملاحظات ديال المجلس الأعلى للحسابات، مؤطرة. صحيح أنه الدين خطير، وينبغي التحكم في المديونية، وبالتالي احنا عندنا تأطير سياسي أولا للمديونية، أن هذه الحكومة تعهدت بالتحكم في عجز الميزانية في 3%، وتعتقدو أنه هاذ المستوى من شأنه أن تستقر معه المديونية وأن تأخذ منحها السليبي، هذا الأول فيما يتعلق بالتأطير السياسي، إذن كين هناك تأطير سياسي والتزام سياسي.

ثانيا، كين جانب قانوني، أولا نسمعو بأن الاقتراض، والذي يثار أن

الاقتراض يكتشف، الاقتراض لا يمكن أن تلجأ إليه الحكومة إلا في إطار ترخيص برلماني قبلي وبعدي.

البرلمان يصوت على الموارد ويصوت على النفقات، وبالتالي يصوت على عجز وعلى حاجيات التمويل، فيلجأ للاقتراض من أجل تمويل هاذ حاجيات التمويل، هذي الأولى، بمعنى أن ما يمكن تتحكمو في المديونية إلا إذا تحكنا في العجز.

ثانيا، اللجوء إلى الاقتراض الخارجي مؤطر قانونيا بسقف مكتوب بالفاصلة في القانون ديال المالية، تقولوا هاشحال، لا يمكن تجاوزه بأي حال من الأحوال، السقف ديال اللجوء إلى الاقتراض الخارجي.

ثالثا، في إطار الإصلاح ديال القانون التنظيمي لقانون المالية تم تشديد هذا التأطير بإدماج قاعدة جديدة، قاعدة ذهبية، التي تحصر الاقتراض لتمويل الاستثمار في أقصى الحالات، لا يمكن اللجوء إلى الاقتراض، يعني أن صافي الاقتراض في سنة مالية لا يمكن أن يتجاوز الاستثمارات، وبالتالي لا يمكن اللجوء إلى الاقتراض من أجل تمويل الجانب ديال النفقات ديال الاستهلاك.

السيد الرئيس،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

تكلم بعض الإصلاحات والإجراءات الحكومية على علاقة بمناقشة تقرير السيد رئيس المجلس الأعلى للحسابات. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس المجلس:

شكرا السيد الوزير.

الكلمة الآن للسيد الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية، الأستاذ الشرقي الضريس.

السيد الشرقي الضريس، الوزير المنتدب لدى وزير الداخلية:

شكرا السيد الرئيس.

السيد رئيس مجلس المستشارين،

السيدات والسادة المستشارون،

أود في البداية أن أئوه بمضمون التقرير الذي عرضه السيد الرئيس الأول للمجلس الأعلى للحسابات أمام ممثلي الأمة، والذي يجسد حرص المجلس كؤسسة دستورية على القيام بالدور الهام الذي أناطه بها دستور فاتح يوليوز 2011 والهادفة في عمقها إلى تدعيم وحماية مبادئ الحكامة الجيدة وإرساء الشفافية داخل أجهزة الدولة والمرافق العمومية.

من هذا المنطلق، وتفاعلا مع هذا المبتغى الدستوري النبيل، أتقدم أمامكم ببعض المعطيات التي من شأنها توضيح الرؤية بخصوص بعض الجوانب التي وردت في تقرير المجلس الأعلى للحسابات، وازعنا في ذلك الحرس الشديد على أن تواصل وزارة الداخلية انخراطها الإيجابي في مواجهة

المخططات.

إن مبالغ الاستثمارات المنبثقة عن المخططات الجماعية للتنمية تعكس حجم الخصائص الذي تعرفه الجماعات وفي العديد من المجالات، وتعتبر المخططات الجماعية للتنمية رافعة لتمويل المشاريع المدرجة ضمنها وأداة لتعبئة الشركات. رغم الميزانيات الهزيلة، فالطموح ديال الجماعات سيكون قوي من خلال هاذ المخططات، ولكن (la capacité financière de financement) قليلة.

النقطة الثانية التي أثارت اهتمام المصالح ديال وزارة الداخلية هي الموارد البشرية، والتي جات فيها بعض المؤاخذات من طرف تقرير المجلس الأعلى للحسابات وكذلك بعض الاقتراحات، فلتجاوز الملاحظات المسجلة من خلال التقرير، فوزارة الداخلية عملت وستعمل على:

- مراجعة المنظومة القانونية والتنظيمية لتدبير الموارد البشرية بالجماعات الترابية؛

- إعداد مشروع القرار التنظيمي المحدد لمعايير الهيكلة الإدارية للجماعات ومشروع مرسوم يتعلق بتحديد شروط التعيين في مناصب المسؤولية في الجماعات والتعويضات المرتبطة بها؛

- في الأخير، كان هناك دورية من وزير الداخلية، تفوض الإمضاء للسادسة الولاية والعمال في مجال تدبير الموارد البشرية للجماعات الترابية، دعما لسياسة عدم التركيز الإداري في هذا المجال. بزاف ديال القرارات، العشرات إن لم أقل المئات، التي كانت تتوصل حتى لوزارة الداخلية، الآن ما عندنا غرض بها، وتم معالجتها على مستوى الولاية والعمال.

كذلك، في إطار التكوين، تم إعداد برامج تكوينية هادفة وتنظيم أيام تحسيسية ولقاءات وندوات في الميادين المرتبطة بمهن ومجالات تدخل الجماعات الترابية لفائدة المنتخبيين المحليين والموظفين والأعوان.

كذلك، تم منح مديرية تأهيل الأطر الإدارية والتقنية التابعة للوزارة منذ 2009 صفة مصلحة الدولة المسيرة بطريقة مستقلة (SEGMA²) لتوسيع قاعدة المستفيدين من الندوات والعمليات التكوينية وتمويلها، وكذلك هناك إصلاح القوانين، سنسير في هذا المضمار.

النقطة الثالثة التي أثارت اهتمام الوزارة وهي المالية المحلية أو الجبايات المحلية. وزارة الداخلية تعتبر الموارد الجبائية للجماعات الترابية من أهم الرهانات التي ينبغي كسبها، لذلك فقد وضعتها في صلب اهتماماتها الأولية عبر اتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير، أهمها:

- تأهيل الإدارة الجبائية المحلية، من خلال وضع نموذج للهيكلة والتنظيم، مصحوبا بدليل للمساطر ونماذج آليات التدبير وتكوين الأطر والأعوان، والعمل على إيجاد السبل لتحفيزهم، واعتماد نظام معلوماتي لتدبير الجبايات المحلية؛

مختلف التحديات المطروحة على بلادنا، لاسيما ما يتعلق بالجماعات الترابية كمحرك أساسي لجميع المستويات التنموية، وذلك في تكامل تام وانسجام وظيفي بين جميع المتدخلين، وعلى رأسهم السلطان القضائية في المجلس الأعلى للحسابات صاحب التقرير والتشريعية الجهة المخولة لها مناقشة التقرير.

فكما تعلمون، يشكل الارتقاء بأداء الجماعات الترابية هدفا استراتيجيا بالنسبة لوزارة الداخلية، ويحظى بالناية اللازمة داخل مختلف المخططات والبرامج والرؤى الإستراتيجية التي يتم إعدادها، فالوقوف على ثراء حصيلة الأشواط التي مر منها مسلسل اللامركزية ببلادنا، وما راكمه هذا الورش من منجزات كبرى يجعلنا واقفين ومتفائلين بالنسبة للتطورات التي عرفتها وتعرفها الجماعات الترابية، باعتبارها خيارا استراتيجيا وتنمويا وديمقراطيا لا محيد عنه.

طبعا هذه النظرة التفاؤلية، لا تخفي وجود بعض جوانب القصور أو الخصائص في المنظومة المؤطرة لأداء الجماعات الترابية، ومن هذا المنطلق، فسأنتظر إلى أربعة محاور التي أثارت اهتمام أجهزة وزارة الداخلية:

1- وظيفة التخطيط، فكما جاء في التقرير أنه محدودة ووظيفة التخطيط وقصور الرؤية الإستراتيجية لدى أغلب الجماعات الترابية، في هذا الإطار عملت الوزارة على اتخاذ مجموعة من الإجراءات بهدف مساعدة ومواكبة الجماعات على إعداد مخططاتها الجماعية للتنمية من خلال: أولا: إعداد مجموعة من الأدوات المنهجية وتوزيعها على الجماعات الترابية، ويتعلق الأمر بـ:

- دليل إعداد المخطط الجماعي ودليل المساطر والنظام المعلوماتي الجماعي؛

- التوقيع على مجموعة من الاتفاقيات مع الشركاء، سواء كانوا وطنيين أو دوليين، بهدف دعم عملية التخطيط لفائدة الجماعات، مع إعطاء الأولوية للجماعات القروية؛

- تعبئة غلاف مالي يقدر بـ 563 مليون درهم لمواكبة عملية إعداد المخططات وتقوية قدرات الفاعلين المحليين داخل الجماعات الترابية الصغرى، والتي لا يتجاوز عدد سكانها 35 ألف نسمة؛

- تكوين وتقوية قدرات الفاعلين المحليين في مجال منهجية إعداد المخططات الجماعية بـ 42 عمالة وإقليم.

النقطة الثانية: في التخطيط إعداد وتبني المخططات الجماعية للتنمية المتعلقة بالفترة الممتدة بين 2009 و2015. التقرير اهضر على تأخر وبطء، ولكن من سمحنا أنه الحصيلة تنقلوا بأنها جد مشجعة، لأنه الجماعات اللي انخرطت في هاذ المسلسل وصلت 2242 على ذاك 1500، منها 1046 جماعة صادقت على مخططاتها الجماعية للتنمية.

النقطة الثالثة: عدم التناسب بين الإمكانيات المالية المحدودة للجماعات، وخاصة القروية منها، ومساهمتها المرتفعة في كلفة المشاريع المبرمجة في هذه

² Services de l'Etat Gérés de Manière Autonome

الأستاذ الشوباني.

السيد الحبيب شوباني، الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني:

شكرا السيد الرئيس.

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيد المرسلين.

السيدة والسادة المستشارين المحترمون،

السادة الوزراء،

اسمحوا لي أن أشارك في هذه المناقشة، تفاعلا، أولا، مع روح هذه المناقشة التي أراد المشرع الدستوري من خلالها أن تتاح فرص أخرى غير فرص الرقابة التقليدية في البرلمان بين الحكومة والبرلمان إلى إرساء آليات للمناقشة، بناء على تقارير تعدها مؤسسات دستورية محايدة متعالية عن الصراعات، متسامية عن الخلافات، وهو ما يعطي للتقارير طابعا مرجعيا، يرقى بالنقاش السياسي ويخدم الحكامة والنزاهة الوطنية في كل أبعادها.

وهذا القصد اليوم في أول تجربة اللي هي اليوم كناقشو التقرير ديال المجلس الأعلى للحسابات، نجدد التأكيد على الشكر والتقدير للقضاة وللسيد الرئيس الأول وكل من ساهم في أن تكون هذه اللحظة لحظة ديال تفعيل الدستور على قاعدة مناقشة تقرير مؤسسة دستورية، ستعقبها، إن شاء الله، تقارير أخرى، وسنرسي تباعا، حكومة وبرلمانا ومؤسسات دستورية، سنرسي بعدا جديدا مضافا للنقاش العمومي والنقاش السياسي المسؤول بشأن أوضاع وطننا والحكاماة العامة لوطننا وأوضاع المواطنين، من أجل طبعها النهوض بها نحو الأحسن باستمرار.

والتقرير الذي كان موضوع هذه المناقشة في فلسفته العامة يرمي إلى تعزيز الحكامة، وعندما نقول تعزيز الحكامة يعني بطريقة أخرى مكافحة الفساد، والفساد في عمقه وروحه هو مخالفة القانون، أي عندما تدار الأمور بطريقة مخالفة للقانون، لكن هذا الفساد الذي قد يتسرب إلى تدبير المؤسسات وإلى المال العام وما شابهه هو في الحقيقة يسبغ في فساد من نوع آخر، وأنا أشكر السيد رئيس الفريق الأصالة والمعاصرة، الذي للأسف، لا أراه الآن بعد أن أثار إشكالات وسأل الحكومة بشكل مباشر، يعني لا بأس أثار إشكالات تجعل النقاش يتسع لكي يشمل سؤال الفساد.

التقرير مدخل، الملفات اللي ثارها التقرير محاور، لكن أشكره لأنه أثار إشكال الفساد في بعده العام عندما حاول أن يرسخ - كما كرر مرارا في نقاش رقابي - بآلياته المعروفة، الآن في مناقشة من نوع خاص أن يؤكد على عنوان وعلى أطروحة أن هاذ الحكومة هذي عاجزة على مكافحة الفساد، وأن "عفا الله عما سلف" هو الشعار الذي يؤطر عمل الحكومة، وذهب أبعد من ذلك عندما التقط من بعض المواقع وبعض المنابر الإعلامية التي كتبت بطريقة، اختزالا من محاضرة ونقاش مع مغاربتنا في مدريد قبل يومين، عنوانا لخص فيه قولي، ونسب لي القول بأنني قلت أن حكومة من الأنبياء لا تستطيع أن تحارب الفساد، وأن سيدنا عمر رضي الله عنه لو

- إنجاز دراسات ميدانية تمهت تعبئة القدرات الجبائية وتشخيص وإعادة هيكلة الإدارة الجبائية المحلية لمجموعة من الجماعات الترابية، والوزارة عازمة على مواصلة إصلاح الجبايات المحلية ومواكبة الجماعات الترابية في هذا الميدان، حتى تصل إلى مبتغاهما، بالطبع بشراكة مع مجلس المستشارين، الذي هو امتداد - كما جاء في إحدى التدخلات - للإدارة الترابية.

النقطة الرابعة أو المحور الرابع، وهو الرؤية الإستراتيجية لبعض المرافق العمومية. الجميع يتعرف بأن وزارة الداخلية لها مقاربة تشاركية مع جميع المتدخلين في ميادين مهمة وإستراتيجية، ولكن اللي جا في التقرير هو قطاعي التطهير السائل والنفايات، وفي هذا الإطار فوزارة الداخلية، بشراكة مع الوزارة المكلفة بقطاع البيئة، اعتمدت رؤية إستراتيجية وموحدة لتأهيلها، انبثق عنها:

- بلورة البرنامج الوطني لتطهير السائل، حيث وصلت نسبة الربط بشبكة التطهير 73% ومعالجة المياه العادمة 37,5%؛

- بلورة البرنامج الوطني للنفايات المنزلية، والذي مكن من بلوغ معدل 82% بالنسبة لجمع النفايات، و32% بالنسبة لمعالجتها، وإنجاز 15 مطرعا مراقبا، وإعادة تأهيل 24 مطرعا عشوائيا.

بخصوص أنماط التسيير المعتمد. التدبير المباشر لبعض المرافق العمومية - كما يعرف الجميع - أبان عن محدوديته في بعض الجماعات وكذلك في بعض الميادين، مما أدى ببعض الجماعات الترابية إلى خوض تجارب جديدة للتسيير، منها:

- التسيير المفوض، هاذ النمط حقق نتائج إيجابية في بعض الجماعات ونتائج متوسطة في الأخرى، ففما يخص تتبع المراقبة فقانون التدبير المفوض والعقود المبرمة تحول هذه المهام لهيئات المراقبة، نذكر منها: المصلحة الدائمة للمراقبة ولجنة التتبع المكونة من ممثلين عن السلطة المفوضة والشركة المفوض لها وسلطة الوصاية.

فالحصيلة أنه رغم أهمية ما تم إنجازه في ميدان اللامركزية والديمقراطية المحلية، وما تم تحقيقه كذلك من طرف الجماعات الترابية، فالأمل معقود أن تصل هذه الجماعات إلى المستوى الذي يريده لها الجميع لرفع التحديات الراهنة والاستجابة لحاجيات المواطنين.

هذه المواكبة، أظن أنها ستعرف تجلياتها في القوانين التي ستطرح على أنظار مجلس النواب ومجلس المستشارين والمتعلقة بالجماعات الترابية، وعلى رأسها الجهة، وكذلك الإصلاحات التي ستدخل عليها، بإذن الله، في أفق الاستحقاقات المقبلة، بإذن الله.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس المجلس:

شكرا للسيد الوزير.

الكلمة الآن للسيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني،

هناك نية في التحكم في النيابة العامة.

السيد رئيس المجلس:

لا، لا، لا، اسمح لي. السي الشوباني، الله يخليك.
لا، أن تجيب في جملة أو جملتين فهذا من حقك، أن تأتينا بمحاضرة، أنا أقطع الصوت. مستحيل، مستحيل، لا مستحيل.
شوف أ سيدي، لا حيد يدك من.. شوف الله يخليك، تأدب الله يخليك مع الرئاسة، الله يخليك.. أنا أقطع الصوت ولن يسجل هذا، أبدا، ابدا. الله يخليك.

أن تجيب، الله يخليك، أنت رجل مؤدب ومخلق، أن تجيب في جملة أو جملتين على جملتين عريضتين فهذا من حقك، أن تأتينا بمحاضرة وأنت تعرفها... لا. أشنو؟

شوف، الله يخليك، احترم الرئاسة، الله يخليك، آ السيد الوزير المحترم، الله يخليك، آ السي الشوباني، آ السي الشوباني، احترم المجلس المؤسسة، آ سيدي، آ السي الشوباني، الله يهديك، الله يهديك، أرجوك، أرجوك، الله يخليك. السي الشوباني، أرجوك، أجبت بما فيه الكفاية. شكرا.

أظن أنه من واجبنا جميعا أن نحترم أنفسنا ونحترم الإطار الذي نشغل فيه، من الصعب على الرئيس إذا أتى متدخل بجملة عريضة أن يوقفه ويبدأ في نقاش... لا، لا العفو.

في انتظار... كان لدي... شكرا، شكرا.

كان لدي تدخل للسيد وزير العدل والحريات، فأتمنى أن يصلني كتابة تدخله.. لا، وزير الصحة أعطاني مداخلته مكتوبة.

أود أن أشكر السادة رؤساء الفرق البرلمانية والسيد رئيس الحكومة الذي مكنتنا بعد تشاور طويل من أن ننزل هذا المقتضى لأول مرة... حتى تكمل، الله يخليك، حتى تكمل، من حقي أن أتكم ومن بعدها أعطيتكم الكلمة.

إذن أريد أن أشكر السادة رؤساء الفرق البرلمانية، آه، جا؟ تفضل السي الرميدي، إذن الكلمة للسيد وزير العدل والحريات الأستاذ الرميدي. تفضل، هل هناك خلل في النقاش؟ تفضل السيد.

المستشار السيد عبد اللطيف أعمو:

السيد الرئيس،

أظن بأن ما حصل الآن يستوجب منا أن نعود إلى ضبط علاقة تدبير هذا الفضاء. المعيار الأساسي هو توزيع الزمن بين البرلمان والحكومة، والحكومة لها زمنها للمداخلات تستهلكه كما تشاء، ولما كان النقاش منصبا حول سياسة الحكومة وانتقادها، من حق الحكومة أن تجيب.

ما أظن أنه ممكن أن تتدخل لنوقف وزيرا أو برلمانيا وهو يناقش سياسيا في زمنه. إذا دخلنا في وقف الناس في الكلام لأنه داير جملة

كان يرأس الحكومة لما تمكن من ذلك.

أولا، يجب أن نؤكد أن هاذ الحكومة، أخلاقيا وفكريا ودستوريا ومجتمعا، لا يمكنها أن تكون مستسلمة أمام الفساد. هذي معطيات عندها بزاف ديال القرائن، وهذا ماشي موضوع التفصيل فيها، لا مستسلمة، أ السي دعيده، لا يمكن أن تكون مستسلمة للفساد، لا أخلاقيا بحكم مرجعيتها، ولا دستوريا بحكم تكليفها والتزاماتها الدستورية قدام جلالة الملك وقدام الشعب وقدام نواب الأمة اللي صوتوا على برنامج حكومي قدمتمو، ولا بحكم واقع المغرب وتطوره الديمقراطي والدستوري والمؤسساتي، ولكنه ذهب إلى القول بأننا حكومة "عفا الله عما سلف" وحكومة أنه الأنبياء ما يقدروش عليهم.

أولا، الفساد أنواع، الفساد أنواع، وهاذ الحكومة وجودها هو انتصار على شكل من أشكال الفساد الذي كان وكاد يهجم على البلد في لحظة يعرفها الجميع، وما غندخلش في التفاصيل ديالها.

هاذ الحكومة وجودها هو عنوان على الانتصار على شكل من أشكال الفساد بالضبط اللي كيشغل في السياسة، والذي تمكنا من خلال وجودنا، كأحزاب سياسية، كمناضلين، أن نوقف هجوما للفساد على تدبير الشأن العام، عندما كانت ترتب الأمور لكي يكون اليوم في موقع المسؤولية على المقاس المفصل لشغوص وأحزاب معينة.

هاذ الحكومة وجودها هو انتصار للحكامة، هو انتصار ضد الفساد.

بعد ذلك، السي دعيده، حتى واحد ما قال لك ملي تتكلم آش تقول، آش ما تقولش. الحكومة تناقش وترد على كلام قيل أمام الرأي العام والبث مباشر، ولهذا، يجب أن يتسع، تتسع لنا الخواطر ويتسعوا القشاشب ديالنا باش نسمعو لبعضياتنا.

أما لما حكيت عن حكومة الأنبياء، فقلت إن حكومة للأنبياء لا تستطيع - وأؤكد - أن تحارب الفساد في خمس سنوات، وإلى كان السيد الرئيس محتاج نعاود نذكرو حتى بالدروس ديال السيرة النبوية وديال تاريخ الأنبياء، الرسول عليه الصلاة والسلام استغرق 23 سنة باش يربي هذيك المجموعة القرشية على العقيدة ديال التوحيد. ما نحتاجش نذكر بالأنبياء اللي هم عاشوا عقود وسنين طويلة وهم يواجهون إشكاليات معينة. تحدثنا عن الفساد اللي هو واحد التراكمات، تراكمات...

السيد رئيس المجلس:

السيد الوزير،

أستسمح، إذا أجبت عن جملة عريضة، فهذا من حقكم، وأن تأتونا بمحاضرة جديدة في الموضوع...

السيد الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني:

كان عليك، السيد الرئيس، أن تقول هذا للرئيس ديال الفريق ملي كان يقول وزير العدل بأن وزير العدل قد أخرج إحالة القوانين التنظيمية لأن

على تشاركية واسعة، كانت في البداية حوار وطني لإصلاح منظومة العدالة، توخى الإصلاح العميق والشامل الذي أطلق فعاليته جلالة الملك، والذي استغرق أربعة عشر شهرا، لم يعرف المغرب ومن الصعوبة أن يعرف حوارا في مستواه، ولكي يصل إلى إنتاج تلك الوثيقة التاريخية التي هي ميثاق إصلاح منظومة العدالة، ثم كان بعد ذلك أن فتحنا حوارا مع كافة المعنيين، مع القضاة بشكل مباشر من خلال سبع ندوات جمهورية، حضرها أكثر من 1500 قاض، حوار مع الجمعيات المهنية، كافة الجمعيات المهنية، ودراسة مقترحاتها دراسة مفصلة ومستفيضة، الرجوع إلى الهيئات المعنية بهذا النوع من المشاريع، وعلى رأس ذلك المجلس الوطني لحقوق الإنسان والهيئة المركزية لمحاربة الرشوة، أيضا التشاور مع هيئات دولية معنية بالمعايير الدولية لاستقلال السلطة القضائية.

كل ذلك، حضرات السيدات والسادة، أنجزناه من خلال عمل مستمر، دؤوب، متعب، بالليل والنهار، والآن أبشركم بأن النص الأول اللي هو يتعلق بالقانون التنظيمي للمجلس الأعلى للسلطة القضائية جاهز، بإذن الله، لعرضه في أول مجلس الوزاري، والثاني أقول لكم جاهز، المشكل هو الاستحقاقات المالية اللي هي باقى حولها نقاش، وهذا سيتم - أنا أقول لكم - في هاذ الدورة، إن شاء الله، أي أنه في منتصف الولاية التشريعية، أي إننا، والحمد لله، باقى أمامنا الخير دبال الوقت، فلذلك على أولئك الذين يتحدثون في هذا الموضوع أن يعرفوا بأننا وفينا واجباتنا وأكثر.

وإذا كان الموضوع يتطرق إلى أشياء خطيرة من قبيل أن التأخر في إحالة القوانين التنظيمية لإصلاح منظومة العدالة ربما تقف وراءه شبهة تعكس إرادة الحكومة في ضرب استقلال القضاء والتحكم في النيابة العامة، فإنتي أقول بأن هذا الكلام تنطبق عليه قاعدة "رمتني بدائها وانسلت"، فالحمد لله الذي عافانا مما ابتلى به كثيرا من الناس. والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس المجلس:

شكرا السيد الوزير المحترم.

أنا ابغيت في الأخير تقدم مرة أخرى الشكر للسادة رؤساء الفرق البرلمانية وللسيد رئيس الحكومة الذين انخرطوا معنا في مشاورات واسعة حتى تمكنا من هذه المنهجية التي مكنتنا من..

السي دعيدة.. آسي دعيدة، الله يخليك.. السي دعيدة، آ السي دعيدة، خلينا نكلو الله يخليك.

.. هاذ المنهجية التي مكنتنا من أجرأة أحد مقتضيات الدستور الجديد في ظروف جيدة.

ورفعت الجلسة.

والسلام عليكم ورحمة الله.

+++++

اعتراضية أو كذا، أخاف غدا أن يوقفني أحد وأنا أرد على شخص استهدفي في نقاش سياسي حضاري، أما إذا خرجنا عن اللياقة في الأدب وخرجنا على السياسة إلى أشياء أخرى، أظن تحكنا قواعد أخرى. فلذلك، لا نريد أن يسجل أن الحكومة أو وزير منع من إتمام كلامه في نقاش سياسي داخل هذه القبة، هذا كل ما أريد أن أقول. شكرا.

السيد رئيس المجلس:

لا أحد منع السادة الوزراء المحترمين من متابعة مناقشتهم، ولكن أنا أعتبر أن التدخل ديال الأستاذ الشوباني في أوله اعتبر - عن حق - أن هذا العمل خارج عن العمل الرقابي. فعلا - وأعترف بذلك - أتت جملة أو جملتان خارجة عن إطار العمل الذي نشغل فيه الآن، وأنا بعد التدخل الطويل للأستاذ الشوباني أردت منه فقط أن يعود إلى بداية تدخله الهادف فقط.

لم أعطك الكلمة، الأستاذ الشوباني، آ السي الشوباني، ما اعطيتكش الكلمة، السي الشوباني. الله يخليك، الله يخليك، ما عطيتكش الكلمة، السي الشوباني. السيد الوزير، تفضلوا.

السيد المصطفى الرميد، وزير العدل والحريات:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على سيد المرسلين.

السيد الرئيس،

السيدة المستشارة،

السادة المستشارين،

زملائي الوزراء،

حضرات السيدات والسادة،

إن الاحتجاج على الحكومة بكونها تأخرت في إنجاز مشاريع قوانين تنظيمية، احتجاج غير مقبول، من جهة أن الدستور ينص في المادة في الفصل 86 على وجوب عرض مشاريع القوانين التنظيمية المنصوص عليها في الدستور قصد المصادقة عليها من قبل البرلمان في أجل لا يتعدى الولاية التشريعية الأولى التي تلي صدور الأمر بتنفيذ هذا الدستور.

حضرات السيدات والسادة،

نحن لم نستنفذ نصف الولاية التشريعية، فعلى أي أساس ينطق أولئك الذين يلومون الحكومة ويشهرون بها ويقولون بأنها تأخرت في إصدار مشاريع القوانين التنظيمية؟! إنه افتئات على الدستور، ومزايدة غير مقبولة على الحكومة.

ثانيا، إذا كان الأمر بهم مشروع القانون التنظيمي المتعلق بالمجلس الأعلى للسلطة القضائية ومشروع القانون التنظيمي المتعلق بالنظام الأساسي للقضاة، فإنتي أفيد حضراتكم بأن هاذين المشروعين أنجزت مسوداتهما بناء

إن اختيار بلادنا للمضي في توسيع الديمقراطية المحلية وتكريس الجهوية المتقدمة والتركيز على التنمية الجهوية وغيرها من الاختيارات التي أصبحت اليوم لها قوة دستورية ينبغي أن يتعزز بتوفير الوسائل المادية والبشرية للقيام بهذه المهام الاستراتيجية.

وبالتالي، فإن المراقبة والزرع حيناً لا يتعززان بتوفير الوسائل والإمكانات وتأهيل المسؤولين والمنتخبين، فإنها تصبح إجراءات تحد من الوصول للأهداف التنموية من اختيارنا الديمقراطي للجهوية المتقدمة. السيد الرئيس،

إننا، في الفريق الاشتراكي، نعتبر أن على المجلس الأعلى للحسابات أن يلعب دوراً استشرافياً، من خلال التقييم وتزويد الفاعلين بالاقترحات والتوصيات من أجل إعادة النظر في بعض السياسات العمومية واستنبات آليات المراقبة الداخلية داخل المؤسسات العمومية.

إن الفلسفة من تعزيز بنية بلادنا الرقابية بمؤسسة المجلس الأعلى والمجلس الجهوية للحسابات لا تنحصر في ملاحظة مدى مطابقة التسيير العمومي للقانون، لأن هذا المنحى من شأنه تحويل التقارير السنوية إلى تقارير تفتيشية، وبالتالي فالمطلوب أن ننقل من تدقيق مطابقة التدبير العمومي للقوانين إلى تدقيق عمل الأجهزة والمؤسسات ومدى احترامها لحسن التدبير.

كما أن المطلوب هو الانتقال إلى تقييم مدى فعالية النتائج، والتساؤل عن الآثار بالنسبة للتنمية من خلال تقديم الاقتراحات والتوصيات والقيام بعمليات تشخيص وتحليل للتباين بين التوقعات والمنجزات وتدوين اقتراحات من أجل تطوير النتائج، وهذا هو الكفيل بأن يساهم في النهوض بالموارد الاقتصادية والاجتماعية وبمساهمة المجلس الأعلى للحسابات في مجال الحكامة.

وفي الأخير، فإننا في الفريق الاشتراكي نعتبر التراكبات التي حققتها بلادنا على مستوى عمل المجلس الأعلى والمجالس الجهوية للحسابات نتجه إيجاباً نحو تعزيز وتمتع المؤسسات، ونحن من الداعمين لهذا العمل الوطني الاستراتيجي، الذي سيمكننا من بناء دولة المؤسسات وفصل السلط ورد الاعتبار لحكامة تدبير الشأن العام والمالية العمومية، وكلها آليات تصب في تفعيل المبدأ الدستوري لربط المسؤولية بالمحاسبة.

ملحق II: رد السيد الحسين الوردي، وزير الصحة، على ملاحظات المجلس الأعلى للحسابات بخصوص تدبير الأدوية (مداخلة مسلمة لرئاسة الجلسة):

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين. السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

إنه لشرف لي أن أحضر بينكم اليوم لمناقشة موضوع استراتيجي يحظى

ملحق I: تمة مداخلة المستشار السيد محمد علي، رئيس الفريق الاشتراكي، المسلمة إلى الرئاسة مكتوبة:

السيد الرئيس،

أما بالنسبة للمحور الثاني المتعلق بالتنمية الجهوية والديمقراطية المحلية، والذي يركز على مجهودات المجالس الجهوية للحسابات، حيث تضمن ملخصات 93 تقريراً خاصاً، همت خمسة أقاليم و20 جماعة حضرية و3 مرافق مسيرة عن طريق التدبير المفوض و62 جماعة قروية ومرقفاً عمومياً... وقد سجل التقرير عدة نقائص ترتبط بمحدودية وظيفة التخطيط وقصور الرؤية الاستراتيجية لدى أغلب الجماعات الترابية، إضافة إلى ملاحظات همت مجمل مناحي التدبير على مستوى الأجهزة التي خضعت للمراقبة، منها على الخصوص غياب مخططات التنمية وعدم تفعيل لجان المجلس وغياب رؤية مندمجة لإعادة هيكلة الأحياء ناقصة التجهيز وضم أجزاء كبيرة من الأراضي المملوكة للخواص في عمليات إعادة الهيكلة وغياب شبه تام للمرافق العمومية في غالبية الأحياء موضوع إعادة الهيكلة...

وأكد التقرير على أخطاء منح الشركات المفوض لها سلطات واسعة على حساب المشاريع المبرجة والخدمات المقدمة، إلى جانب تقديم هذه الشركات معطيات مالية ومحاسبية غير دقيقة، من خلال احتساب مصاريف غير مبررة وخارج نطاق العقد والمبالغة في قيمة الاستثمارات وتحصيل مداخيل غير مستحقة وغيرها من التجاوزات.

وقد خلاص التقرير إلى أنه في مجال التأديب المتعلق بالميزانية والشؤون المالية تمت المتابعة أمام المجلس في حق 78 شخصاً، وتم إصدار 82 حكماً وقراراً.

وفي هذا الصدد، ومع تسجيلنا لإيجابية العمل الرقابي المهم الذي قامت به المجالس الجهوية للحسابات، فإننا نؤكد على أن الأغلبية الساحقة للجماعات الترابية ببلادنا هي في حاجة إلى مواكبة، ومسيرها في حاجة ماسة للمصاحبة والتأطير والتأهيل من أجل القيام بالمهام التدييرية والتسييرية الجسيمة التي أنيطت بهذه الجماعات والمسؤولية الحقيقية الملقاة على مديريها.

لكن ما نلاحظه أن واقع الجماعات الترابية ببلادنا مستمر في تخلفه، سواء بالنسبة لتكوين المنتخبين أو تأهيل الموارد البشرية والبنيات الإدارية الكفيلة بدعم المنتخبين أو بتوفير بنيات مصاحبة للمساندة القبلية لعمل هذه المجالس من طرف سلطات الوصاية، وذلك على الرغم من التقدم الكبير الذي أصبح لهذه الجماعات في وضعيتها الدستورية والقانونية ببلادنا.

وبالتالي، فإن التساؤل المطروح اليوم هو عن مدى أحقية متابعة مجموعة من المنتخبين المسيرين للجماعات الترابية في ظل واقع تدييري لهذه الجماعات، يتعارض مع الوضعية القانونية وأية ضمانات تعطى لهؤلاء المنتخبين المدبرين في الوقت الذي يواجهون ثقل الوصاية وانعدام الحماية في نفس الوقت.

تقرر منذ الحكومة السابقة أن تتكفل الوزارة بتوفير ما يلزم من أدوية ومستلزمات طبية لكل امرأة حامل تلج المستشفى للولادة (kit d'accouchement).

2- التدابير المتخذة إزاء توصيات المجلس الأعلى للحسابات:

1-2 إعداد سياسة دوائية:

وعيا منها بإشكالية الدواء في المغرب، التي يجب تناولها بشكل إجمالي ومتكامل، جعلت وزارة الصحة من صياغة ووضع سياسة صيدلية وطنية أولوية أساسية في مخطط عملها 2012-2016.

وفي هذا الإطار، شرعت وزارة الصحة منذ يوليو 2012 في صياغة سياسة صيدلية وطنية من خلال إنشاء اللجنة الاستشارية للأدوية ومواد الصحة (قرار رقم 111 بتاريخ 9 يوليو 2012) تتكلف بالإسهام في صياغة سياسة صيدلية وطنية وتحديد الآليات الضرورية لتنفيذها. وقد عرفت هذه اللجنة مشاركة أطراف متعددة: ممثلي القطاع الصيدلي، المجتمع المدني، المصالح الوزارية وأجهزة تدبير التأمين على المرض...

وقد انكببت هذه اللجنة على الأهداف العامة لسياسة صيدلية وطنية، طبقا لتوصيات المنظمة العالمية للصحة التي تروم تشجيع الولوجية (Accessibilité) والجودة (Qualité)، والاستعمال الرشيد للأدوية (Utilisation rationnelle).

وحاليا، فقد تم إنجاز مشروع السياسة الدوائية، وستعمل وزارة الصحة على عرض مشروع السياسة الدوائية على مجلس الحكومة في غضون شهر شتنبر المقبل.

ويضم مشروع السياسة الدوائية 10 أهداف بالنظر لأهم المكونات الموصى بها من طرف المنظمة العالمية للصحة و35 التزاما، ومن أهم الأهداف نذكر:

- بلوغ أقصى المنافع العلاجية للمرضى والوقاية من التبذير الاقتصادي (تطوير الصيغ العلاجية):

- تعزيز نظام تأمين الجودة، عدم الضرر وفعالية الأدوية والمستلزمات الطبية (إنشاء وكالة الدواء ومواد الصحة):

- تسهيل الولوج المالي للأدوية (تعميم التغطية الصحية على كافة المواطنين):

- ترقية الدواء الجنيس: إقرار التكافؤ الحيوي للأدوية الجنيسة (نافذ المفعول منذ دجنبر 2012)، وإقرار حق الاستبدال؛

- وضع نظام توزيع وصرف الأدوية فعال وملائم للمعايير الدولية (تعزيز الشراكة بين القطاع العام والخاص لتخزين وتوزيع الأدوية ومواد الصحة وطنيا).

2-2 مراجعة مسطرة تحديد أسعار الأدوية:

كما تعلمون، أيتها السيدات والسادة، فإن تحديد أسعار الدواء ظل خاضعا لمقتضيات مرسوم سنة 1969 الذي لم يعد يساير المستجدات

بأولوية بالغة في مخططات وزارة الصحة وهو موضوع الدواء. وإنه لشرف لي أيضا أن أناقش معكم هذا الموضوع على ضوء الملاحظات القيمة والبناءة التي جاء بها تقرير المجلس الأعلى للحسابات برسم سنة 2012 حول تدبير وزارة الصحة للدواء.

وأود، في البداية، أن أقدم الشكر الجزيل لقضاة المجلس الأعلى للحسابات الذين أبانوا عن مهنية عالية في أداء مهام التدقيق والرقابة التي قاموا بها في مختلف مصالح وزارة الصحة، وإن الملاحظات والتوصيات التي قدموها بخصوص تدبيرها ملف الأدوية سبجلناها بكل ارتياح لتتخذها كعامل إضافي لتقوية أعمالنا لتدعيم المكتسبات وإيجاد الحلول التصحيحية للاختلالات المسجلة.

كما لا يفوتني أن أسجل بارتياح أيضا التجاوب الإيجابي الذي أبان عنه مهنيو الصحة لتسهيل مأمورية قضاة المجلس الأعلى للحسابات.

وبالنظر لما جاء في تقرير المجلس الأعلى للحسابات من ملاحظات مهمة وبناءة، سمحوا لي أن أذكر في البداية ببعض المنجزات الهامة التي تميز القطاع الصحي بخصوص الأدوية، ثم أسرد عليكم ما تم إنجازه أو تسطيره من إجراءات للاستجابة لتوصيات قضاة المجلس الأعلى للحسابات في مجال الدواء:

1- بعض الإيجابيات:

- الدواء المغربي "منطقة أوربا"

الصناعة الصيدلية الوطنية من زهرات اقتصادنا ومفخرتنا الوطنية، حيث نعتر بكون الدواء المصنع في المغرب مصنف "منطقة أوروبا" من حيث معايير الجودة، مع التسطير على توفرنا على نظام توزيع فعال وناجع عبر شبكة من الصيدليات منظمة وموزعة على جميع التراب المغربي.

- تطور ملحوظ لميزانية الدواء:

رغم محدودية ميزانية وزارة الصحة، فإن المسؤولين المتعاقبين على هذا القطاع عملوا باستمرار على تدعيم الميزانية المخصصة للدواء، حيث انتقل الغلاف المالي لشراء الدواء من 650 مليون درهم حوالي 2 مليار و400 مليون درهم في أقل من 10 سنوات.

- التكفل المجاني بأدوية بعض الأمراض المزمنة والمكلفة:

تتكفل المراكز الصحية منذ مدة بتوفير الأدوية باستمرار وبالجمان لبعض الأدوية الخاصة بأمراض مزمنة كأمراض السكري وأمراض الضغط الدموي، وكذلك الأمر بالنسبة لأمراض السل.

- التكفل المجاني بالتلقيحات:

مازالت وزارة الصحة تتكفل بتوفير مختلف اللقاحات التي تدخل في برنامج التلقيح الوطني، هذا البرنامج تم تعزيزه بإدخال لقاحات جديدة لتقوية المناعة لدى الساكنة المستدفة مثل البنوموكوك والروطافيروس.

- التكفل المجاني بالأدوية والمستلزمات الطبية عند الولادة:

في إطار المجهودات المبذولة لخفض نسبة وفيات الأمهات عند الولادة،

بتكوين لجنة بالإذن بالعرض في السوق وتأهيل أعضائها الذين سيعينهم وزير الصحة.

إن الجهود المبذولة مكنت من الرفع بشكل ملموس من الميزانية المخصصة لشراء الأدوية لتحسين ظروف التكفل بالمرضى، وهذا بدوره نتج عنه تطور مضاعف لحجم وكميات الأدوية التي أصبحت الوزارة تستقبلها. كما نسجل أن جميع مشتريات الأدوية على المستوى المركزي مكن الوزارة من ضبط أكبر لعملية الشراء والحصول على أئمة تنافسية تعرف سنويا انخفاضات مهمة، إلا أن هذا التطور في ميزانية الدواء لم يصاحبه أي تطور على مستوى البنيات التحتية والموارد البشرية واللوجيستية المخصصة لتدبير تخزين وتوزيع الأدوية، وهو ما نتج عنه مشاكل تأخير وصول الأدوية وصعوبة التخزين، بل وإتلاف بعض الأدوية لانتهاؤها صلاحيتها.

أمام هذا الوضع، ونظرا لعدم كفاية المخازن والمشاكل التي يعيشها القطاع في هذا المجال، فقد كان لي الشرف أن عرضت أمام لجنتم بالبرلمان مشروع رؤية لتفويت عملية تخزين وتوزيع الأدوية للقطاع الخاص في إطار التعاون بين القطاعين العام والخاص، وأود أن أشير بأن هذه الفكرة لقيت صدى العديد من المهتمين والفاعلين في هذا المجال، ونحن في طور استكمال دراسة الجدوى لبلورة هذه الرؤية وتفعيلها.

2-5 مآل تصنيع الأدوية برشيد:

بالنسبة لهذا المخزن المتواجد برشيد، الأمر يتعلق بوحدة تصنيع الأدوية التي كانت كفكرة منذ الثمانينات للمكين وزارة الصحة من تصنيع لفائدها الأدوية لاستعمالها بمصالح العلاج التابعة لها، غير أن هذا المشروع لم تتم بلورته، نظرا لعدة أسباب منها: إعادة تركيز الوزارة على محامها الرئيسية في العلاج وكذا لازدواجية وضع الوزارة كمنتج للأدوية ومراقب للصناعة الدوائية...

بالنسبة لكمية الدواء منتهية الصلاحية التي كانت مخزنة بهذا المخزن الكبير، فالأمر يتعلق بتراكم أدوية انتهت صلاحيتها ابتداء من سنوات قديمة، ولكن الوزارة عملت مؤخرا على إخراج وإتلاف كل الأدوية منتهية الصلاحية، وحاليا فهذا المخزن تم تنظيفه في انتظار توضيح الرؤية حول مآل الوحدة المذكورة.

2-6 بخصوص إدخال اللقاحين الجديدين بنوموكوك وروطافيروس:

فيما يتعلق بقرار إدخال اللقاحين:

إن إدخال اللقاحين الجديدين: بنوموكوك وروطافيروس، في برنامج التلقيح العمومي وهو قرار استراتيجي مسطر في برنامج العمل الإستراتيجي المعتمد في طرف وزارة الصحة برسم الفترة 2008-2012، هذا البرنامج حدد من بين أهدافه تخفيض وفيات الأطفال من 40 إلى 15 في كل ألف ولادة، وذلك بإدخال اللقاحين الجديدين لتقوية المناعة لدى الأطفال المستهدفين.

وبالنظر لما جاء في ملاحظات المجلس الأعلى للحسابات بخصوص

المتعلقة بالأدوية، حيث فرق هذا التنظيم بين كفاءات تحديد أسعار الأدوية المصنعة محليا والأخرى التي تستورد. لوحظ منذ أواسط التسعينات ارتفاع نسبة الأدوية المستوردة. أصبح هذا التنظيم متجاوزا.

وكذلك فإن الأدوية بالمغرب باهظة مقارنة مع بلدان ذات اقتصاد مماثل، وقد تأكد هذا الكلام من خلال عدد من الدراسات والتحقيقات التي أقيمت خلال السنوات الأخيرة، كمثال:

- التحقيق حول أسعار الأدوية (المنظمة العالمية للصحة ووزارة الصحة) 2004:

- تقرير المهمة الاستعلامية حول سعر الدواء بالمغرب (مجلس النواب) 2009:

- دراسة تنافسية القطاع الصناعي الصيدلي (مجلس المنافسة) 2011. ولذلك، فقد باشرنا تحيين هذا المرسوم من أجل إخراج تنظيم جديد لأسعار الأدوية قادر على تحسين ولوج الساكنة المغربية للأدوية، مع ضمان نمو اقتصادي لفاعلي القطاع، وذلك وفق نهج توافقي مع جميع المتدخلين: المؤسسات الصيدلية الصناعية والمؤسسات الصيدلية الموزعة بالجملة وصيدلة الصيدليات وأجهزة تدبير التأمين على المرض وممثلي عن المجتمع المدني.

ويهدف هذا التنظيم إلى بلوغ الأهداف الآتية:

- تعزيز الشفافية في تحديد أسعار الأدوية؛

- إضفاء رؤية أكثر للمؤسسات الصيدلية الصناعية؛

- ملاءمة الأسعار التي تخص الأدوية بالمغرب مع مثيلاتها المطبقة دوليا. وفي هذا المجال، نسجل بارتياح بأن المرسوم الجديد الذي تمت المصادقة عليه في 18 دجنبر 2013 مكننا من خفض مهم لأسعار أزيد من 1578 دواء، وهو ما نعتبره من عوامل تقوية اللوجية إلى العلاج، كما شرع لأول مرة في نشر لائحة بأثمان الأدوية بالجريدة الرسمية.

2-3 تحيين الإذن بالعرض في السوق:

عملت وزارة الصحة مؤخرا على إعداد مشروع مرسوم بشأن تحيين مرسوم 1977 المتعلق بالإذن بالعرض في السوق (AMM³)، وهي الآن بصدد وضع اللامسات الأخيرة قبل عرضه على مسطرة المصادقة.

ويهدف هذا المشروع إلى تنظيم أمثل لجميع الجوانب المتعلقة بطلبات بالإذن والتحيين بالعرض في السوق.

وكمثال للإجراءات المسطرة في هذا المشروع، فإن المؤسسات الصيدلية الصناعية مدعوة إلى تقديم طلبات التجديد قبل 60 يوما من انتهاء تاريخ صلاحية ترخيص التسويق، وكذا إلزامها بإتلاف العينات من الدواء غير المطابقة وإرسال محاضر الإتلاف إلى الإدارة.

وكذلك، فإن هذا المشروع يتوخى تنظيما أمثل للجوانب المتعلقة

³ Autorisations de Mise sur le Marché

وفي الختام، اسمحوا لي أن أجدد لكم تشكراتي للاهتمام الذي تولونه لهذا المجال الحيوي، ونحن ملتزمون وعلى كامل الاستعداد للاستجابة للملاحظات وتوصيات المجلس الأعلى للحسابات، وأيضا سنكون جد سعداء للأخذ بعين الاعتبار كل ما سيقدمه مجلسكم الموقر من اقتراحات بناءة لنتعاون جميعا من أجل الرقي بهذا القطاع تحت الرعاية السامية لصاحب الجلالة محمد السادس، حفظه الله وأيده.

شكرا على حسن تتبعكم.
والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

صفقتي هذين اللقحين، فقد عملنا على اتخاذ التدابير التالية:

- رغم ما يكلفه إدخال هذين اللقحين من الناحية المالية، فقد عملنا على الاستمرار في توفيرهما عبر صفقات سنوية، ولا يفوتني أن أشكر بهذا الخصوص وزارة الاقتصاد والمالية على الدعم المالي رغم الإكراهات المعروفة؛
- إن شراء هاذين اللقحين عبر طلبات عروض سنوية مكنتنا من الحصول على أثمان جد تنافسية، أعطتنا هامش توفير جد مهم بالمقارنة مع ثمن الشراء الأول، هذا الربح يقدر بـ 131 مليون درهم في صفقة سنة 2012 و140 مليون درهم في سنة 2013 ثم 157 مليون درهم في سنة 2014.